



6 September 2012

ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة العمل الاقليمية بشأن الاستخدام الفعال للإحصاءات في السياسات

الأردن، 26-28 أيلول \ سبتمبر 2012

مسودة الإطار المفاهيمي

الاستخدام الفعال للإحصاءات في السياسات

موجز

تعرض هذه الوثيقة منهجية الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات والدعوة لاستخدامها بغية تشجيع الممارسات الجيدة لرسم السياسات المستندة الى الأدلة، لإنهاء القدرات الإحصائية الوطنية . وستعرض هذه الوثيقة على مجموعة خبراء من وزارات التخطيط في البلدان العربية أو من ينوب عنهم من الوزارات الأخرى، ومسؤولون من الأجهزة الوطنية للإحصاء، وذلك لمناقشة مسودة هذا الإطار المفاهيمي بشأن الاستخدام الفعال للإحصاءات في رسم وتنفيذ السياسات والدعوة لاستخدام الإحصاءات بشكل فعال وإيداء الرأي بشأنه.

تهدف الورشة الى الاتفاق على إطار مفاهيمي يتعلق بتعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في رسم وتنفيذ السياسات. ويتضمن الإطار المذكور مبادئ توجيهية ستساعد الخبراء على تحديد وتوثيق الممارسات الناجحة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات في رسم وتنفيذ السياسات، وذلك بهدف تشجيع التعلم الذاتي وتبادل المعرفة فضلاً عن المساهمة في بناء قاعدة معلومات معرفية عن القضايا الفاعلة في المجال المذكور في المنطقة العربية.

وسيتطلب من الجهات الوطنية و الخبراء المدعوون الى ا لورشة المذكورة تقديم وثيقة عن ممارسة وطنية جيدة (Practice Good) في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات في رسم وتنفيذ السياسات وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الواردة في هذه الوثيقة.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به دون تحرير رسمي . والآراء الواردة فيها هي آراء السيد احمد حسين مؤلف هذه الدراسة، ولا تعكس بالضرورة آراء الإسكوا. ويتوجه المؤلف بجزيل الشكر إلى السيدة ندى جعفر على مساعدتها ورائها القيمة التي أسهمت في اعداد هذه الوثيقة.

فهرس المحتويات

5	مقدمة
7	1. الإطار المفاهيمي
9	2. ماهي السياسات المستندة الى الأدلة؟
11	3. القضايا ذات الأولوية بشأن الاستخدام الفعال للإحصاءات
23	4. السياسات والبحوث وإتخاذ القرار
25	5. السياسات ومفهوم الرصد والتقييم
31	6. السياسات والأدلة
33	7. السياسات التنموية والأهداف الإنمائية للألفية
37	8. التوعية بأهمية البيانات الإحصائية
39	9. معايير اختيار الممارسات الناجحة
41	10. المبادئ التوجيهية لإعداد الممارسات الجيدة
45	11. الخلاصة
47	المراجع
49	الملاحق
	○ الملحق (1) قائمة المؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية
	○ الملحق (2) المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

مقدمة

يدرك المعنيون بالسياسات وصناعة القرار أن الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية، أمر أساسي لاتخاذ قرارات مستنيرة من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. وقد تزايد الاهتمام الدولي في استخدام الإحصاءات في مجالات التنمية المتعددة، واتضح ذلك من خلال مبادرات كثيرة في مقدمتها الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشتمل حالياً على ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشراً، أعتمدت لرصد التقدم نحو تحقيق الأهداف بحلول عام 2015.

ومع أن جهوداً كبيرة بذلت في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في مجال بناء القدرات الإحصائية، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي تطويره في مجال استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات والدعوة إليها. لذا من المفيد التركيز على تطوير الجوانب الضعيفة في العملية الإحصائية وإيجاد الحلول السريعة لمشكلاتها، ومن الأجدى أن يشمل اهتمامنا أيضاً الحلول التي استخدمت في تحقيق النجاحات وتعزيزه تماماً كما حصل في الدول المتقدمة. إن النظم الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا، التي أوكلت إليها مهمة جمع البيانات وتحليلها ونشرها وتأمينها لمتخذي القرارات بغية صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية، هي في الأساس جزء من البناء المؤسسي للبلدان المنطقة ويقع على عاتقها مهمة تلبية الاحتياجات الوطنية من البيانات الإحصائية اللازمة لعملية التنمية الوطنية.

وبآتي إعداد هذا الإطار المفاهيمي المتعلق بتعزيز استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات والدعوة إليه وتشجيعه في ظل المشروع الذي تنفذه شعبة الإحصاء في الإسكوا بالتعاون مع اللجان الإقليمية، المعنون "تعزيز القدرات الإحصائية وقدرات ما بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة". ويهدف المشروع عموماً إلى:

- زيادة توافر بيانات حديثة قابلة للمقارنة عن الأهداف الإنمائية للألفية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.
- تحسين القدرات الإحصائية والتنسيق الإحصائي لتنشيط إنتاج مؤشرات عن الأهداف الإنمائية للألفية.
- خفض مستوى التباين بين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية من المصادر الوطنية والإقليمية والدولية.

وتقوم شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجان الإقليمية بتحليل المؤشرات باستخدام منهجيات وضعت بالتعاون مع الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء. وفي هذا المجال تضطلع اللجان الإقليمية بالتعاون مع شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة بإعطاء صورة سنوية عن التقدم الذي تحرزه بلدان العالم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الرصد والتقييم على المستوى الإقليمي. وتظهر المعلومات الخاصة بكل بلد مستويات التقدم المحرز واتجاهاته في إطار الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وتُستقى البيانات المستخدمة من قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية¹. ويتضح من التقدم الإقليمي. وتُستقى البيانات المستخدمة من قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية¹. ويتضح من

¹ المتوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.asp>

التقييم الذي أجرته الأمم المتحدة عام 2011 أن العديد من بلدان العالم لن تستطيع إنجاز الأ
هدف بحلول عام 2015.

وقد يبرز نشر البيانات عن التقدم القطري وجود أوجه تفلّوت بين البيانات الوطنية والبيانات الدولية، الأمر الذي
يمكن أن يُعزى إلى التوقيت، أو الاختلافات في المنهجية، أو إلى استخدام التقديرات الدولية عندما لا تتوفر بيانات
وطنية. ويُفترض أن يساعد تحسين التنسيق بين البلدان والوكالات الدولية، فضلا عن إتاحة البيانات التعريفية
للمؤشرات (Metadata) على نطاق واسع، على الحد من أوجه التفلّوت.

وعلى ضوء ما تقدم، نحاول في هذا البحث وضع المبادئ التوجيهية التي ستساعد الخبراء في تحديد وتوثيق
الممارسات الناجحة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات والدعوة إلى استخدامها. وذلك
بهدف تشجيع التعلم الذاتي وتبادل المعرفة فضلا عن المساهمة في بناء قاعدة معلومات معرفية عن القضايا
الفاعلة والممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات في مجال السياسات والدعوة لها.

1. الإطار المفاهيمي

من المتوقع أن يحقق إعداد الإطار المفاهيمي تعزيز استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات الأهداف الآتية :

- إبراز أهمية استخدام الإحصاءات ودورها في تحليل وصياغة السياسات ورصد الأداء وتقييمه.
- تأكيد أهمية الدور الذي يؤديه بناء القدرات الإحصائية في توفير المؤشرات اللازمة لرصد ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الوطنية ورسم سياسات سليمة
- إبراز أهمية إعداد قاعدة معرفية من خلال توثيق الممارسات الوطنية الناجحة في مجال استخدام الإحصاءات متاحة للمستخدمين بسهولة من أجل التعلم الذاتي من الدروس الناجحة في مواجهة مشكلات متشابهة
- التأكيد على اتخاذ قرارات سليمة تعتمد على بيانات تُجمع وتُحل وتُنشر وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ولمعايير جودة البيانات الدولية.

إن التركيز على النجاحات التي تحققت واتخاذها منهجاً لبناء القدرات الوطنية له الكثير من المزايا أهمها:

1. إعطاء الفرصة للأجهزة الإحصائية لجمع و توثيق تلك الـ10 منجزات لاحتفال بالنجاحات التي تحققت ، والشج يع على الشعور بالملكية ورصدها، والتعفي على إيجاد الحلول المناسبة والتصدي للمشكلات بثقة أكبر . لئما أن اظهر النجاحات يسهم في بناء الثقة بالقدرات الإحصائية المحلية وتعزيزها.

2. يساعد الأجهزة الإحصائية الوطنية على التصدي لتحديات جديدة وإيجاد الحلول لمشكلات أخرى. والخطوة الهامة هنا هي معرفة العوامل التي أسهمت في تحقيق النجاحات والتركيز عليها. إن التحليل المعمق والدقيق للأسباب الكامنة التي أسهمت في إيجاد الحلول الناجحة ومعرفة مخرجاتها والطريق التي اتبعت في التصدي للتحديات، سيسهم إسهاماً كبيراً في استخلاص الدروس التي قد تسهم في مواجهة تحديات أخرى وفي إيجاد الحلول لمشكلات متعددة.

3. إن تعميم التجارب وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالدروس الناجحة، سيلهم الأفراد والأجهزة الإحصائية للاستفادة من هذه التجارب في التصدي للمشكلات المشابهة. وهذا لا يعني بالتحديد تكرار الحلول نفسها بل يمكن التعلم والاستفادة من الأساليب التي أتبعت، مع أن الأجهزة الإحصائية في المنطقة العربية عموماً تواجه مشكلات متشابهة.

4. إن تراكم التجارب الناجحة والخبرات المتعلقة بالتحليل المُعمق للمشكلات والحلول التي استخدمت، سيؤدي الى خلق قاعدة من المعرفة التي توثق تجارب الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات. وتضم المكتبات الكثير من الوثائق و التقارير المتعلقة بأهمية الإحصاءات في تحليل السياسات ورصد التقدم المحرز . إلا انه تفنقر إلى التقارير المتعلقة بالإجراءات التي يجب اتخاذها لاستخدام الإحصاءات بفعالية في تحليل السياسات التنموية وصياغتها.

2

5. تستند التجارب الناجحة الى احصاءات تُجمع وتُحل وتُنشر وفقاً للهادئ الاساسية للإحصاءات الرسمية ولمعايير جودة البيانات الدولية تتصف بالشمولية وتُتاح للمستخدمين في الوقت المناسب من قبل "النظام الاحصائي الوطني" الذي يقع على عاتق نشر البيانات بشفافية واعتماد معايير عالمية مثل المعيار العام (GDDS)، والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) المعتمد من صندوق النقد الدولي حول البيانات الوصفية لوصف الممارسات في مجال إنتاج البيانات ونشرها وتحسينها، بالإضافة الى تطوير قواعد البيانات التفاعلية وإدارة نظم المعلومات المكانية والسكانية (GIS, GGIM).³ ويُعد نشر البيانات باستخدام الاساليب المتطورة من التجارب المهمة التي تسهم مباشرة في استخدام البيانات الإحصائية بفعالية في صياغة سياسات مبنية على الأدلة ورسم استراتيجيات ناجحة. كما أن توفير بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي وغيرها من التقسيمات الاجتماعية-الاقتصادية يسهم في توجيه الموارد للفئات المستهدفة بخطط مُحكّمة.

وتشير المعلومات الى توافر كم كبير من البيانات الإحصائية غير المنشورة لدى الأجهزة الإحصائية الوطنية، ولم تستخرج من السجلات وتوضع بين ايدي المستخدمين، إما لعدم معرفة أهميتها للمستخدمين، أو لنقص في القدرة على نشرها مما يؤكد على أهمية الدور الذي يؤديه بناء القدرات الإحصائية في توفير المؤشرات اللازمة و إبراز أهمية التحليل والبحث الذي يعتمد بشكل أساسي على التعاون المثمر بين الأجهزة الإحصائية الوطنية والجامعات ومراكز البحوث والذي لا يزال في الحدود الضيقة. وفي هذه الحالة تحرم الأجهزة الإحصائية الوطنية من التغذية الراجعة التي قد تشكل عامل تطوير لنوعية البيانات الإحصائية وللمسائل ذات الأولوية من وجهة نظر الباحثين والاكاديميين والتي توفر أساساً متيناً تبنى عليه الحلول والسياسات البديلة من قبل متخذي القرارات وتكون قابلة للرصد والتقييم.

وتؤدي البيانات الإحصائية دوراً مهماً في نجاح صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة، ورصد وتقييم أداء تلك السياسات، إلا أنه لا يمكن للإحصاءات وحدها أن تضمن فعالية تنفيذ تلك السياسات وآثارها. لأن ذلك يتطلب إجراءات مؤسسية مثل تعزيز المساءلة، والاستعانة بمراجعين للسياسات، وتشجيع مشاركة المعنيين من أصحاب المصلحة، وهذا الامر لا يدخل في نطاق هذا الإطار.

² "المبادئ الاساسية للإحصاءات الرسمية" الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام 1994، قد تعرضت لهذا الامر ودعت البلدان الاعضاء الى العمل على نشر البيانات الإحصائية بشفافية وتزويد المستخدمين بها، لتوظيفها في اتخاذ قراراتهم وابعادهم وما الى ذلك من استخدامات جمة

³ يمكن الاستفادة على هذا الصعيد من التجارب الناجحة في البلدان المتقدمة ومنها على سبيل المثال، تجربة مكتب الاحصاء الأسترالي <http://www.abs.gov.au/> الذي ابدع في استخدام التكنولوجيا المعاصرة في نشر البيانات، وخصوصاً في نشره نتائج تعداد 2005.

2. ما هي السياسات المستندة الى الأدلة ؟

تُعرف (2006) Sophie Sutcliffe and Julius Court السياسات المستندة الى الأدلة بأنها "عبارة عن طريقة تساعد المعنيين على اتخاذ قرارات فاعلة تتعلق بالسياسات العامة والبرامج والمشاريع وذلك عن طريق وضع أفضل الأدلة المتوفرة في جوهر عملية تطوير السياسات وتنفيذها". وهي كذلك عبارة عن منظومة أو مجموعة من الاساليب التي تلقي الضوء على آلية عمل السياسات وليس التأثير المباشر على الأهداف النهائية . انها تدعو الى عمل منهجي حازم وعقلاني.

ان السياسات الفاعلة المستندة الى الأدلة تتطلب استخدام الأدلة في كل مرحلة من مراحل تطوير السياسات وجمع البيانات الإحصائية وتنفيذ البحوث بحيث تمكن متخذي القرار من امتلاك المهارات اللازمة للتعرف على الأدلة الفاعلة والمفيدة. وبغياي الأدلة الجيدة فان المعنيين بالسياسات لن يتمكنوا من ابداء النصيحة الجيدة للحكومات . وعندما تختار الحكومات الأدلة الجيدة فلا بد ان تتمتع بللمواصفات التالية :

- الدقة: يجب ان يصف الدليل ما يرمي اليه
- الموضوعية: أن يتصف منهج التوصل إلى الدليل ومصدرة بالموضوعية
- المصدقية : تمتع الدليل بالمصدقية امر هام لانه سيستخدم في عملية الرصد والتقييم
- ذات علاقة : أن تكون ذات صلة مباشرة بالسياسة وتتوافر في الوقت الملائم
- جاهزيتها : ان تكون متوفرة
- ذات جذور عميقة: ان تكون مغرقة في الحقيقة
- عملية : سهلة الاستخدام والوصول

ولقد تمت مناقشة مزايا استخدام الأدلة الصحيحة من قبل (Othman,2005 Taylor 2005) و Carla Abou Zaher (2011) التي اشارت الى ان استخدام الأدلة القوية يمكن ان يؤثر في صياغة السياسات في خمسة جوانب على الاقل :

1. تساعد في معرفة قضايا السياسات المطروحة :

ويحدث هذا الامر عندما تستخدم البيانات الإحصائية والأدلة المختلفة في لقاء الضوء على القضايا الاقتصادية والاجتماعية الغير ظاهرة أو التي تظهر الى الوجود حديثا . عندها يبدأ موظفو الق طاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ووكالات التنمية ووسائل الاعلام في تداول القضايا والمطالبات في التصدي لها ووضع سياسة أو برامج جديدة تسعى الى ايجاد الحلول لهذه المسألة.

2. تصميم واختيار السياسات:

بعد تحديد المسألة وتحليلها يتم معرفة ابعادها وطبيعتها وفهم الاثر الذي تحدثه . ومن ال ضروري أن يعتمد هذا الفهم على التطبيقات الإحصائية، وهذا سيمكننا من اختيار التوصيات المتلاحقة التي ستعتمدها السياسات.

3. التنبؤ بالمستقبل :

تسهم الأدلة في توجيه الانظار الى مستقبل أثر السياسات في حال استمرارها . ويساعدنا التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في مدى امكانية أن يتم تحقيق أهداف السياسات وفقا للجدول الزمني المعتمد . وينطبق هذا الامر على التنبؤات التي تعتمد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

4. رصد تنفيذ السياسات :

تسهم البيانات الإحصائية في رصد تحقيق نتائج البرامج والمشاريع المتعلقة بالسياسات، ويتم ذلك عن طريق تطوير نظام متكامل للرصد يعتمد على عدد من المؤشرات ذات العلاقة، القدرة على قياس التقدم نحو الوصول الى النتائج المرجوة. ومن المتوقع ان يصدر عن هذا النظام تقارير تقدم لمتخذي القرار بشكل دوري . آخذين بعين الاعتبار آلية العمل من حيث المدخلات والمخرجات والنتائج.

5. تقييم مردود السياسات :

اختيار الوسائل القياسية لتقييم المردود منذ بداية العمل . اذ يعد قياس أثر السياسات من القضايا الهامة التي تلجأ اليها البلدان والمنظمات الدولية للتعرف على النتائج المتحصلة من السياسات التي اعتمدت لايجاد الحلول المناسبة للمسائل التي نحن بصدددها.

3. القضايا ذات الأولوية بشأن الاستخدام الفعال للإحصاءات

عند تحديد القضايا ذات الأهمية فيما يتعلق باستخدام الفعال للإحصاءات ، من الضروري ان نأخذ بعين الاعتبار ، مكونات بناء القدرات الإحصائية المؤسسية، وعملية صنع السياسات، والعملية الإحصائية والسياسات.

أولاً- مكونات بناء القدرات الإحصائية المؤسسية

ان الهدف النهائي من وراء تشجيع معرفة الممارسات الناجحة يتلخص في استخدام البيانات الإحصائية بفعالية في صياغة السياسات المبنية على الأدلة. من هنا تتبع أهمية معرفة مكونات القدرات الإحصائية التي تتمتع بها الأجهزة الإحصائية الوطنية. ومن المفيد ان نذكر أن الأجهزة الإحصائية الوطنية بحكم القوانين المحلية هي المصدر الرسمي للبيانات الإحصائية. لذا فلن المهمة الرئيسية لهذه الأجهزة هي جمع ونشر البيانات الإحصائية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوفيرها للمستخدمين الوطنيين والدوليين ومساعدتهم على الوصول اليها مدعومة بالبيانات التعريفية Metadata.

ويمكن معرفة القدرات الإحصائية للأجهزة الوطنية بل وللنظام الإحصائي الوطني بكامله، عن طريق تقييم مدى توفر المكونات التسعة التالية :

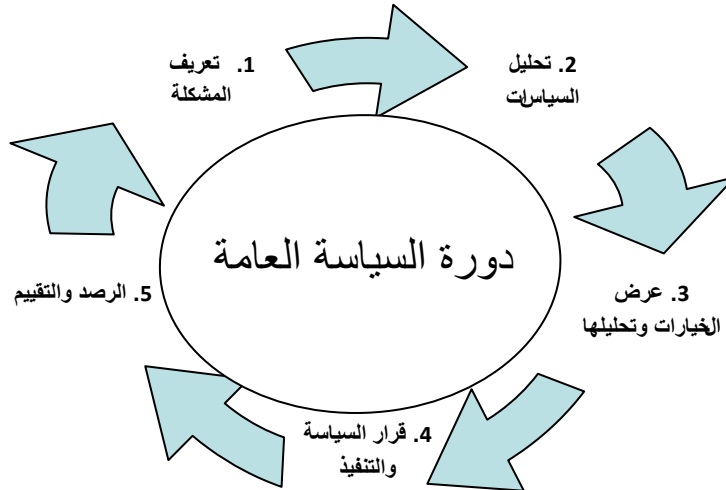
- الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء وما يتبعها من خطط تنفيذية.
- البيئة الادارية والقانونية للنظام الإحصائي الوطني ، وخصوصا ما يتعلق بالا استقلالية والشفافية في نشر البيانات وسريتها المتعلقة بالأفراد وشركات الاعمال، والقوانين المنظمة لعملية جمع البيانات ونشرها واستخدامها.
- وجود حوار بين منتجي البيانات ومستخدميها بغية الوقوف دوريا على احتياجاتهم من البيانات.
- البنية الإحصائية التحتية المتعلقة بالسجلات الادارية كسجلات السكان وسجلات الاعمال وقواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية و أطر المعاينة ، والمنهجيات المتعلقة بجمع البيانات من الافراد وشركات الاعمال والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها.
- المعرفة بالمنهجيات والأساليب والتصانيف الهتبعة والمستخدمه في جمع ونشر البيانات الإحصائية
- وجود إطار وطني لجودة البيانات (Quality Assurance Framework) وتوفر معايير لتبادل البيانات على الصعيد الوطني والدولي (SDMX). <http://www.sdmx.org>
- الموارد البشرية الكافية للقيام بالمهمة الإحصائية الموكلة لها.
- برامج تدريبية لرفع قدرات العاملين بشكل مستدام.
- بيانات حديثة ودقيقة يسهل استخدامها في اتخاذ القرار.

ثانياً- عملية صنع السياسات

ان التعرف على عملية صياغة السياسات، وعلى احتياجات متخذي القرار من البيانات الإحصائية وغيرهم من مستخدمي البيانات، امر ضروري ومهم لتحديد أولويات عملية جمع البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها. وهذا الامر على قدر كبير من الاهمية عند اختيار الممارسات الجيدة التي استخدمت الإحصاءات بشكل فعال.

وفصل النهج الأكثر شيوعاً لدراسة السياسة العامة العملية كما ورد في دراسة Sophie Sutcliffe and Julius Court (2005) الى عدد من العناصر الوظيفية ، ويبين الرسم التوضيحي رقم (1) نموذج مفاهيمي لدورة السياسة العامة. ومن الضروري التأكيد ان عمليات السياسة العامة ليست خطية (linear) أو دائرية كما هو مبين في الرسم بمعنى انها لن تكون انسيابية كالخط أو الدائرة بل يتخللها تقدم وتراجع . ويبين هذا الإطار المراحل أو العناصر الفنية للسياسة التي يمكن ان تساعدنا على فهم مسار عمل هذا النهج أو كما يجب ان يعمل . وان دورة السياسة العامة الفعالة ذات الكفاءة ينبغي ان تجيب على الاسئلة التالية :

- ✓ أين نحن الآن؟ تقييم دقيق للحالة الراهنة.
- ✓ الى أين نحن ذاهبون؟ تحديد مفصل للأهداف.
- ✓ ما هي الخطوات اللازمة لتحقيق أهدافنا؟ صياغة واضحة للسياسات والاستراتيجيات.
- ✓ هل تتوفر لدينا القدرة على متابعة الخطوات ؟ اتخاذ اجراءات سديدة للتنفيذ، مع ادارة جيدة وتعبئة جي للموارد ومساءلة جيدة.
- ✓ أين نقف الآن فيما يتصل بالتقدم المخطط ؟ نظام للرصد والتقييم يتميز بالأمانة والفعالية وعدم التحيز.



شكل رقم (1) دورة السياسات العامة

المراجع: Young and Quinn (2002) كما ورد عند Sophie Sutcliffe (2005)

الا ان ولأغراض هذه الدراسة يمكن تبسيط دورة السياسات العامة الى المراحل التالية :

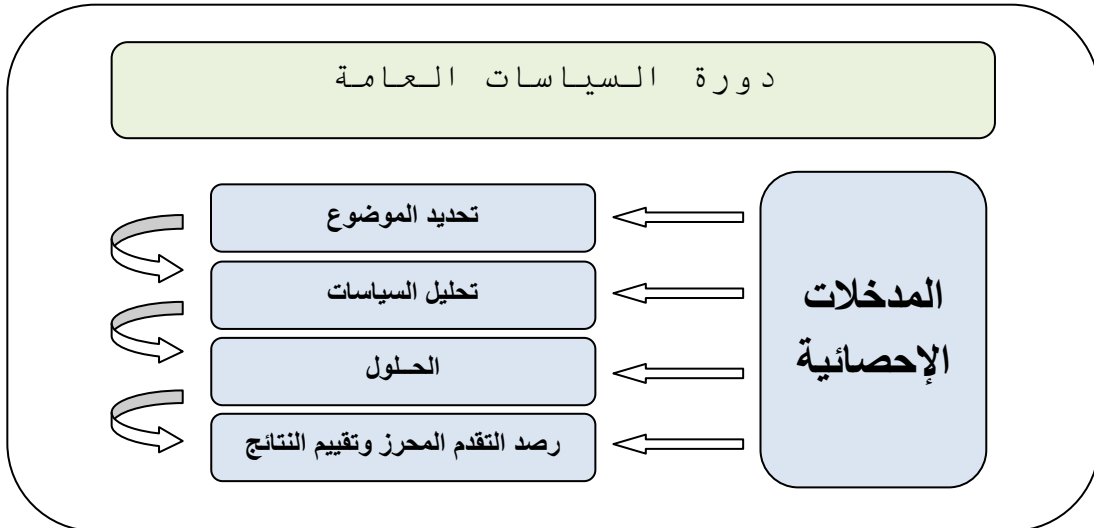
1.2- تعريف المشكلة وتحديد المسألة المكونة للسياسة وفهمها

من الضروري أن تكون لدينا معرفة دقيقة بالمشكلة التي نحن بصدد معالجتها . و من المفيد التعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتداخلة والمكونة لهذه المشكلة. وبعدها يمكن طرح العديد من الاسئلة التي نبحث عن ايجاد الحلول لها وتحديد أهداف تحليل البيانات وقد تكون المشكلة عبارة عن :

- معرفة اسباب الزيادة في عدد الاسر الاقل حظا في منطقة ما.
 - معرفة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاسر المعنية وغيرها.
 - معرفة الاسباب الكامنة وراء خصائص الاسر الاقل حظا والاسر المتمتعة بظروف افضل في ضوء نتائج التحليل .
- ومن المفيد كذلك التوصل الى تصور يحدد الاسباب والحلول لتلك المشكلة.

2.2- تحليل السياسات:

أن مرحلة تحليل السياسات تشتمل على انشاء فرق عمل لجمع البيانات ومناقشة تفاصيل السياسة، وهناك عدة قضايا يجب أخذها بعين الاعتبار في هذه المرحلة وتشتمل على التوضيح الأولي للمسألة ، وبعدها تليها مرحلة فيها مزيد من التوضيح عليها بناء نموذج عام للمسألة، ثم يتبعها بناء نموذج خاص للسياسة . ومن المهم تحديد المدخلات من خلال تقييم مدى توافر إحصاءات من المصادر المختلفة القائمة، وجمع المعلومات من خلال آليات استشارية. ويبين الشكل رقم (2) المدخلات الإحصائية في دورة السياسات العامة.



شكل رقم (2) والمدخلات الإحصائية في دورة السياسات العامة

وقد نبسط الاساليب التحليلية المتبعة عن طريق ما يلي:

✓ الرسوم البيانية

يعد الرسم البياني من الوسائل التي تعطينا صورة مباشرة ومبسطة عن المسألة . حيث يتم توزيع البيانات الى فئات ويتم تحديد العلاقات فيما بينها. وهناك الكثير من الرسوم البيانية التي يمكن استخدامها في تمثيل البيانات. وقد نلجأ لبناء جداول تكرارية مبسطة تساعد في فهم طبيعة القضايا التي نقوم بتحليلها.

✓ المقاييس الإحصائية

ومن المفيد ان نلجأ عند تحليل السياسة التي استخدم بعض المقاييس الإحصائية المبسطة مثل النسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري وغيرها

✓ التوزيعات المكانية والخرائط

ان اعداد الخرائط المكانية، والاطالس وغيرها من تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية تسهم في استخدام البيانات بفعالية وتتيح لمتخذي القرار وسائل مبسطة سهلة الاستخدام لمساعدتهم في اعداد السياسات.

2.3 - عرض الخيارات وتحليلها :

في هذه المرحلة تصاغ السياسة عن طريق تطوير وتحليل الخيارات من خلال النظر في الآثار المترتبة على الفئة المستهدفة. وتجري عملية التنفيذ عن طريق التركيز على الأدلة العملية لتحسين فعالية المبادرات . وهذا قد يتضمن عمل تحليلي وتعلم منتظم لخبرات عملية وبحث وبرامج لاختبار المشاريع التنفيذية . وعلينا ان لا ننظر الى القضايا التي نعالجها بمعزل عن بقية القضايا الأخرى ذات العلاقة.

وعلينا مراعاة ما يلي عند التوصل الى خلاصات ونتائج :

✓ ما هي اهم الخلاصات أو النتائج التي يمكن اعتمادها

✓ ما هي الحلول البديلة التي يمكن التوصل اليها

✓ هل من الممكن تبرير الخلاصات والنتائج احصائيا

✓ هل الخلاصات ذات معنى

✓ هل اختلفت النتائج عن التوقعات الأولية

2.4 - رصد التقدم المحرز وتقييم نتائج السياسات :

ان أول هدف في هذه المرحلة هو بناء نظام فعال لرصد تنفيذ المشاريع واعداد التقارير حول مدي التقدم الذي تحزره المشاريع وذلك عن طريق تطوير منظومة من مؤشرات الاداء واستخدامها في قياس الانجاز . ويجب ان يشمل التقييم فعالية تنفيذ السياسات وتحسين الاسس لتخاذ القرارات المستقبلية . وفي عملية الرصد والتقييم يجب ان تكون الأدلة موضوعية ونوعية ويمكن تداولها بشكل مبسط وسهل.

ثالثاً- العملية الإحصائية والسياسات

يتمحور الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية على العديد من القضايا ذات العلاقة بالعملية الإحصائية نفسها، خصوصاً فيما يتعلق بتوافر البيانات الإحصائية اللازمة، وسهولة الوصول إليها بوسائل النشر التي تعتمدها الأجهزة الإحصائية، وعلى دقة هذه البيانات ونوعيتها وملاءمتها للقضايا التنموية التي يعمل بها مستخدمو البيانات ومتخذو القرار لا سيما الباحثون والأكاديميون والعاملون في وسائل الاعلام، وغيرهم من المهتمين بالشأن التنموي . وتستخدم البيانات الإحصائية كما هو معلوم في صياغة السياسات وتحليلها وفي الدعوة. والجدير بالذكر ان الأجهزة الإحصائية تنشر البيانات الإحصائية بأشكال متعددة منها على سبيل المثال، الجداول الإحصائية ذات المتغيرات المتعددة. وتنشر المؤشرات الإحصائية بمجموعات وظيفية لتكون مؤشرات للتنمية البشرية المستدامة، وللأهداف الإنمائية للألفية. وأصدرت معظم البلدان العربية تقارير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الثمانية. واستخدمت تلك المؤشرات لقياس ما تم إنجازه على صعيد الأهداف وتقدير ما تبقى من وقت حتى تقوم بتحقيق الأهداف بحلول العام 2015 كما جاء في الاعلان العالمي عام 2000.

والمؤشرات المذكورة والتي هي على شكل معدلات أو نسب مئوية أو متوسطات وأرقام مطلقة استخدمتها البلدان في رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف عن طريق بناء قواعد بيانات وطنية تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد طورت بلدان عدة تطبيقات لقواعد بيانات تفاعلية باستخدام برنامج DevInfo الشهير في عملية الرصد ومتابعة ما انجز من الأهداف والغايات.

ان الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة وتحليل السياسات يتطلب منا استخدام اساليب احصائية تحليلية لمعرفة اسباب ظهور الكثير من الظواهر مثل ارتفاع اسباب الامية في احد احياء المدينة دون غيرها، أو ارتفاع معدلات الفقر لدى العاملين في مهن معينة. كما ان استخدام الاساليب التحليلية تساعد متخذي القرار على معرفة الاسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر، وتساعدهم في اختيار الحلول المناسبة للمشكلات التي يتصدون لحلها، وتساعدهم كذلك في تخصيص وتوزيع الموارد بشكل افضل. ومن ابرز التحديات التي تواجه الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية :

■ توافر البيانات الإحصائية

تواجه الأجهزة الإحصائية في المنطقة العربية تحديات عدة بشأن تأمين البيانات للمستخدمين، وفقاً لاحتياجاتهم المتزايدة في الوقت الذي يتزايد الوعي بأهمية الاحصاءات من متخذي القرار ومن منظمات المجتمع المدني على حد سواء . إلا ان الكلفة الباهظة لجمع البيانات تقف عائقاً امام الإيفاء بالطلب على البيانات ونشرها بأشكال يسهل التعامل معها. وفي هذا السياق يمكن التطرق الى دورية نشر البيانات والمؤشرات التي تتعلق برصد الظواهر التنموية كالأهداف الإنمائية للألفية التي توليها الدول اهمية كبيرة. ويزيد من اهمية البيانات والمؤشرات المنتجة ان تكون مصنفة حسب عدد من المتغيرات مثل الجنس والتوزيعات الجغرافية والريف والحضر وغيرها من توزيعات تستخدم في عملية الرصد والمراقبة. وتساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع تمكين المرأة والتنمية الريفية.

■ تصنيف الأنشطة الإحصائية: (CSA Rev.1, 2009) Classification of Statistical Activities

أن تصنيف الأنشطة الإحصائية هو عبارة عن تصنيف دولي أعد في أكتوبر عام 2009 لوصف الإحصاءات الرسمية بحسب الفئة ، ويستخدم أساسا لبناء قاعدة البيانات الدولية وكجزء من نظام تبادل البيانات والمعلومات التعريفية Statistical Data and Meta Data Exchange (SDMX) كما يستخدم في معظم المبادرات الإحصائية الدولية. ومن الضروري ان نميز بين هذا التصنيف والتصانيف الإحصائية المعيارية الدولية Standard Statistical Classifications المعروفة والمستخدمه في عمليات جمع ونشر البيانات الإحصائية ومنها على سبيل المثال التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف الدولي الموحد للتعليم 2011 (أسكد). وفيما يلي نعرض اهم مكونات تصنيف الأنشطة الإحصائية حسب المجالات الخمس التالية :

1. المجال الأول: الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية

1.1 السكان والهجرة

1.2 العمالة

1.3 التعليم

1.4 الصحة

1.5 الدخل والاستهلاك

1.6 الحماية الاجتماعية

1.7 المستوطنات البشرية والإسكان

1.8 العدل والجريمة

1.9 الثقافة

1.1 الأنشطة السياسية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية

1.11 استخدام الوقت

2. المجال الثاني : الإحصاءات الاقتصادية

2.1 إحصاءات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات قصيرة المدى والتعديلات الموسمية

2.2 الحسابات الوطنية والحسابات الاقتصادية، الاقتصاد غير الملحوظ

2.3 إحصاءات الأعمال

2.4 قطاع الإحصاءات

2.4.1 الزراعة والغابات ومصايد الأسماك

2.4.2 الطاقة

2.4.3 التعدين والتصنيع والتشييد

2.4.4 النقل

2.4.5 السياحة

2.4.6 المصرفية، والتأمين، والإحصاءات المالية

2.4.7 خدمات أخرى

2.5 مالية الحكومة و الإحصاءات المتعلقة بالقطاعين المالي والعام

2.6 التجارة الدولية وميزان المدفوعات

2.7 الأسعار

2.8 تكلفة العمالة، الانتاجية، والتنافسية

2.9 العلوم والتكنولوجيا

3. المجال الثالث : البيئة و الإحصاءات متعددة المجالات

3.1 البيئة

3.2 احصاءات المناطق الاقليمية الصغيرة

3.3 الاحصاءات المتعددة المجالات و مؤشراتها

3.3.1 ظروف المعيشة، والفقر

3.3.2 الجنس والفئات السكانية الخاصة

3.3.3 مجتمع المعلومات

3.3.4 العولمة

3.3.5 المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية

3.3.6 التنمية المستدامة

3.4 اللقّيب السنوية أو الحوليات و ما شابه ذلك

4. المجال الرابع : البنود الإحصائية العامة ومنهجية جمع البيانات ؛ معالجتها؛ نشرها ؛ تحليلها

4.1 البيانات الوصفية

4.2 التصنيف

4.3 مصادر البيانات

4.3.1 تعدادات السكان والمساكن ؛ سجلات السكان والمساكن والمباني

4.3.2 التعدادات الزراعية، والسجلات والمسوح التي تتبع

4.3.3 مسوح الأسر المعيشية

4.3.4 سجلات الأعمال التجارية و المسوح التي تتبع

4.3.5 مصادر أخرى إدارية غير المسوح

4.3.6 تحرير البيانات و الربط بين البيانات

4.4 تخزين البيانات، و بناء قواعد البيانات و هيكله المواقع الالكترونية و كل ما ستم استخدامه من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

4.5 النشر والتسويق والترويج لمحو الأمية الإحصائية

4.6 السرية الإحصائية و الحماية من الإفصاح عن البيانات

4.7 تحليل البيانات

5. المجال الخامس : القضايا الاستراتيجية والإدارية للإحصاءات الرسمية على المستويين الوطني والدولي

5.1 المبادئ و الاطر المؤسسية ؛ دور الإحصاءات الرسمية ؛ قانون الاحصاء وغيرها من الادوات القانونية

5.2 البرامج الإحصائية ووضع الأولويات، والعلاقات مع المستخدمين والمستجيبين

5.2.1 البرامج الإحصائية في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء

5.2.2 جميع البرامج الإحصائية الأخرى، وتحديد الأولويات، والعلاقات مع المستخدمين والمستجيبين

5.3 أطر الجودة والتقييم

5.4 الموارد البشرية والتدريب

5.5 الموارد التكنولوجية (بما في ذلك معايير لتبادل البيانات الإلكترونية ومشاركة البيانات)

5.6 تنسيق العمل الإحصائي الدولي

■ الالتزام بالأُسرة الدولية للتصنيفات الإحصائية

كما أشرنا سابقا هناك العديد من التصنيفات الإحصائية الدولية المستخدمة من قبل البلدان والمنظمات الدولية في عمليات

جمع البيانات ونشرها وتحليلها. وتقوم البلدان عادة بتكييف تلك التصنيفات بحيث تلائم أوضاعها الوطنية مع الحفاظ على

امكانية مقارنتها على الصعيد الدولي. ويضطلع بمهمة النظر ومتابعة تطوير التصنيفات المذكورة فريق مختص يدعى

فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية. واجتمع فريق الخبراء في الفترة من 18 الى 20 أيار/مايو 2011

وناقش طائفة من قضايا التصنيفات، بما فيها ولاية الفريق وترتيبات عمله ، واستعرض التقدم المحرز بشأن العديد من التصنيفات، كما واتفق على استخدام تعبير "الأسرة الدولية للتصنيفات الإحصائية" للتعبير عن التصنيفات الإحصائية. وتتأثر نوعية البيانات التي يتم جمعها وعرضها واستخدامها بمدى الالتزام باستخدام التصنيفات الإحصائية المنقحة في التوصل الى استنتاجات وخلاصات تعبر عن الواقع بشكل صحيح . فمن الضروري متابعة التطورات المتعلقة بعمليات التتبع المستمرة لتلك التصنيفات. وعلى مدى عامين أنجز معهد اليونسكو للإحصاء بالتعاون مع الشركاء استكمال تنقيح التصنيف الدولي الموحد للتعليم (أسكد) 2011. وتبدو الحاجة ملحة ان تقوم بلدان الاسكوا بتكوين فريق عمل يهتم بمتابعة التصنيفات الإحصائية وتقديم الاقتراحات بشأنها وتشجيع افضل الممارسات في وضع التصنيفات الوطنية المعتمدة على التصنيفات الدولية. هذا وقد انشأت شعبة الاحصاء للأمم المتحدة موقعا خاصا يهتم بعرض معظم التصنيفات والمفاهيم الإحصائية ويمكن الرجوع اليه عن طريق الموقع التالي: <http://unstats.un.org/unsd/class/family/default.asp>

■ مصادر البيانات الإحصائية

يمكن تحديد مصادر البيانات الإحصائية بالتالي:

- التعدادات السكانية والاقتصادية
- المسوح الاسرية ومسوح المنشآت الاقتصادية
- السجلات الادارية على انواعها

ويعد التعداد العام للسكان والمساكن، أحد أبرز المصادر الأساسية للبيانات الإحصائية المتعلقة بعدد السكان ونموهم وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافي. ويمثل التعداد المذكور جزءاً من النظام الإحصائي الوطني المتكامل. وقد دعت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بلدان العالم كافة لتنفيذ تعداد واحد على الأقل في دورة تعدادات 2010، (2005-2014). ولتاريخه هناك سبعة بلدان عربية لم تنفذ التعداد في الدورة المذكورة (تونس والاردن وسوريا والمغرب واليمن ولبنان والعراق). ويؤمن التعداد ثروة كبيرة من البيانات يمكن استخدامها في تحليل السياسات وصياغتها واحتساب مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وكذلك اعتماد بيانات التعداد نقطة انطلاق للقيام بالإسقاطات السكانية التي يمكن استخدامها في استشراف متطلبات التنمية على المدى المتوسط والبعيد عن طريق تحديد الاحتياجات من الخدمات في العديد من المجالات الصحية والتعليمية والسكنية وما إليها من وسائل المواصلات ووسائل الاتصال.

أما فيما يتعلق بالمسوح الاسرية، فتقوم الأجهزة الإحصائية بتنفيذ سلسلة من المسوح الاسرية كالمسوح الصحية والاجتماعية، والديموغرافية ؛ ومنها مسح القوى العاملة، ومسح الدخل والإنفاق الذي يعد من المسوح المهمة التي تنتج بيانات مهمة تستخدم في تقدير مستويات الفقر وفقاً للهدف الإنمائي الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وتعد معدلات البطالة التي يوفرها مسح القوى العاملة من الأدلة المستخدمة في رسم سياسة سوق العمل، إضافة الى مؤشرات العمل اللائق التي أوصت بها منظمة العمل الدولية.

وتعد المسوح الاقتصادية اداة مهمة في تأمين البيانات المتعلقة بالأسعار والارقام القياسية والنواتج المحلي الاجمالي، وغيرها من بيانات تستخدم أدلة في تحليل السياسات الاقتصادية والدعوة إليها.

وفيما يتعلق بالمرجات الإحصائية من السجلات الادارية فأنها في حدود ضيقة في معظم البلدان العربية نظرا لعدم اكتمال حوسبة السجلات الادارية القادرة على انتاج البيانات الإحصائية التي قد تشكل مصدرا مهما للأدلة اللازمة لصياغة السياسات ورصد التطور. فكلما تقدمت البنية التحتية الادارية تطورت نوعية ودورية البيانات الإحصائية.

■ نشر البيانات الإحصائية

لا تكمل العملية الإحصائية الا بنشر البيانات واتاحتها للمستخدمين بحيث يمكنهم الحصول عليها ببسر واستخدامها في تطبيقاتهم وابحاثهم وغيرها. ان التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات وخاصة قواعد البيانات اتاح للأجهزة الإحصائية الوسائل الكفيلة بتخزين البيانات واسترجاعها بسهولة فلفقة، وتأمين الادوات اللازمة لبناء قواعد البيانات التفاعلية، الا ان هذه التطبيقات لا تزال في بداياتها في منطقتنا . ولا شك في ان التقدم في نشر البيانات سيزيد من استخدامها في مجال تحليل السياسات والدعوة اليها.

■ اتساق البيانات

وكما اشرنا يجري الحصول على البيانات الإحصائية من مصادر مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن الحصول على البيانات المتعلقة بالانتظام في الدراسة من السجلات الادارية ومن المسوح الاسرية على حد سواء . وغالبا ما تتضارب نتائج هذه المصادر. لذا من الضروري العمل على توحيد المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالظواهر نفسها. وسييسر تطوير المنهجيات المستخدمة في جمع البيانات في تأمين بيانات متناسقة تسهم في صياغة السياسات بكل سهولة ويسر.

■ تحليل البيانات

ان تحليل البيانات والتوصل الى استنتاجات وخلصات ونتائج يعد من العمليات المهمة التي من الضروري ان توليها الأجهزة الإحصائية الوطنية الاهتمام الكبير . إلا ان مهمة تحليل البيانات لاتزال محدودة في الأجهزة الإحصائية الوطنية. كما وان العلاقة بين الأجهزة المذكورة ومراكز البحوث والجامعات ليست فاعلة . لذا على الأجهزة الإحصائية تأمين البيانات للباحثين والاكاديميين وتسهيل مهمتهم في تحليل البيانات والتوصل الى نتائج تسهم في توجيه السياسات.

■ نوعية البيانات

يقصد بنوعية البيانات هو مدى صلاحيتها للاستخدام في تحليل وصياغة السياسات واتخاذ القرارات . ويتم الحكم عادة على دقة البيانات اذا توفرت فيها المتطلبات المؤسسية والتنظيمية والإبعاد الثمانية التي يتكون منه إطار ضمان الجودة وهي :

Relevance	-صلتها بالموضوع قيد الدراسة
Accuracy	-دقتها في وصفها للظاهرة
Timeliness	-التوقيت المناسب لتوفرها
Accessibility	-إمكانية الوصول إليها
Interpretability	-قابليتها للتفسير
Coherence	-تماسكها
Methodological soundness	-سلامة المنهجية
Integrity	-النزاهة في إعدادها

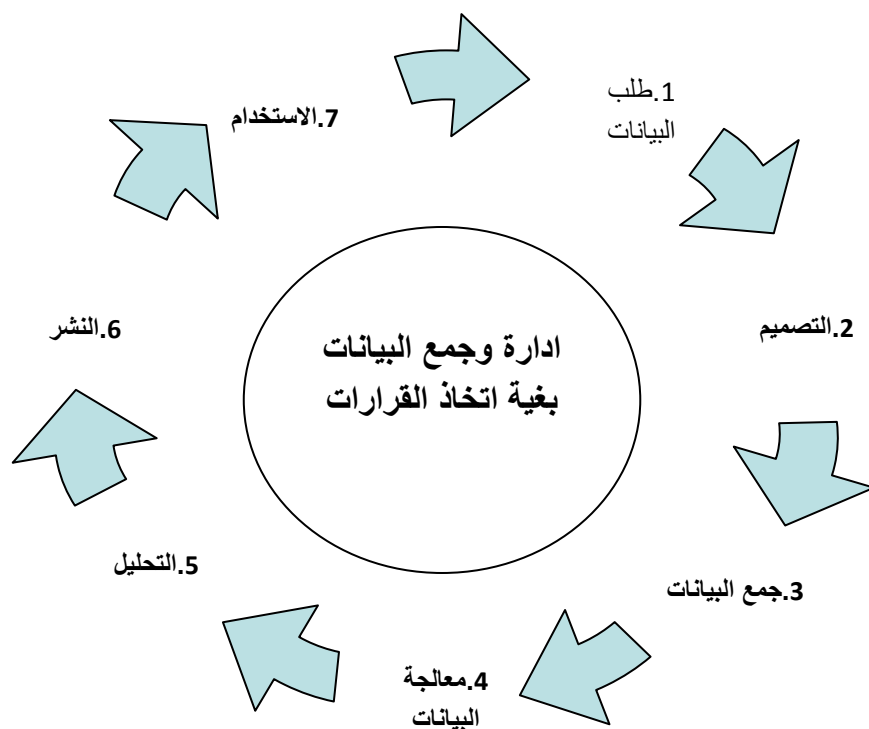
■ التعاون بين منتجي ومستخدمي البيانات

لقد أثبتت التجارب أن التعاون بين منتجي البيانات الإحصائية ومستخدميها سيعود بالفائدة على النظام الإحصائي وسيتمكن النظام الإحصائي الوطني من تحديد الأولويات التي سيعتمدها في عمليات جمع البيانات ونشرها وتحليلها . وسيسهم في تطوير نوعية البيانات ويقلل من التضارب في البيانات الإحصائية المنتجة. لذا فإن التشاور المستمر مع المستخدمين سيوفر التغذية الراجعة التي ستسهم في تطوير عمليات جمع البيانات وإساليبها.

■ اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

هناك ضرورة أن تأخذ التجارب الناجحة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام 1994 بعين الاعتبار، خصوصا أن المبادئ المذكورة تشتمل على أخلاقيات الإحصاءات الرسمية . لذا فإن البيانات المنتجة والمستخدمية يجب أن تعامل في إطار أخلاقيات الإحصاءات الرسمية خصوصا عندما يتعلق الأمر بسرية البيانات المتعلقة بالأفراد وشركات الأعمال. انظر الملحق رقم (2).

وبين الرسم البياني رقم (6) الدورة الإحصائية المتبعة في الإحصاءات الرسمية بغية إدارة وإنتاج البيانات الإحصائية اللازمة لإتخاذ القرار أو صياغة وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذا ويتم عملية جمع البيانات بناء على الطلب (Statistics is a demand driven) من قبل المستخدمين من القطاعين الحكومي والخاص بغية صياغة السياسات وتحليلها ورصد وتقييم عملية التنفيذ. وكما هو مبين في الرسم فإن دورة العملية الإحصائية تمر بمراحل عديدة حيث تبدأ بالطلب على البيانات، تليها عملية التصميم المتعلقة بتصميم المسح الأسري على سبيل المثال ، ثم تتم عملية جمع البيانات من الأسر المعيشية وفقا لمعايير ومفاهيم متفق عليها، أخذين بعين الاعتبار مرحلة المعالجة الآلية للبيانات وإصدار النتائج وفقاً لمشروع الجدولة المعد من قبل . بعد ذلك تبدأ عملية التحليل والتوصل إلى خلاصات تفيد متخذي القرار. وفي ختام الدورة تستخدم البيانات في اتخاذ القرار ورصد وتقييم السياسات وما إليه. أخذين بعين الاعتبار أن عملية الرصد والتقييم تبدأ منذ انطلاقة أي مشروع إحصائي متزامنة أيضا مع العمل بإطار جودة البيانات .



شكل رقم (6) الدورة الإحصائية

Jessica Gardner. Why relevant MDG-related data may not be reaching policy and decision makers? Daejeon, Korea October 2010.

4. السياسات والبحوث وإتخاذ القرار

يتزايد الاهتمام حالياً باستخدام البحوث في التوصل إلى قرارات سليمة مستندةً إلى الأدلة . وقد بدأت الجهات البحثية تستجيب لحاجات الأفراد والمؤسسات ورأسمي السياسات للقيام بأبحاث ذات علاقة.

وفي مجال البحوث الإجتماعية هناك نموذج سمي بمنهج المشاركة ، " من البحوث الى التطبيق (research to action) حيث أن تطبيق ما توصلت اليه البحوث يعتبر من العوامل التي تحقق الأهداف المرجوة من إجراء البحوث والانفاق عليها، وهذا هو الحال في منهج المشاركة الذي يستطيع الناس من خلال ه تحديد المشكلات الاجتماعية وتقديم الحلول الناجعة لها ، وقد عبر كل من Steven Dukeshire و Jennifer Thurlow (2002) عن ذلك بوضوح. وتهتم العديد من الحكومات⁴ في تخصيص موارد لإجراء بحوث متنوعة تهدف الى بناء قاعدة معرفية من الخبرات لأتخاذ قرارات سليمة وسياسات مستندة الى الأدلة.

ويمكن تعريف البحوث بأنها "العملية المنتظمة لجمع وعرض المعلومات " وبحوث السياسات هي نوع خاص من البحوث الذي تزود المجتمعات ومتخذي القرار بتوصيات واجراءات واقعية لمعالجة مشكلة أو مسألة معينة . وهناك عدة أنواع من البحوث منها:

- البحوث المتوفرة: ويتم مراجعتها والتعرف الى ما توصلت اليه، وتشتمل على مراجعة البحوث والمقالات المنشورة ومناقشه ما توصلت اليه مع الخبراء والمعنيين.
- التحليل الثانوي: Secondary Analysis ويعتمد على تفحص قواعد البيانات واستخدام الاساليب الإحصائية لوصفها وعرضها على هيئة رسوم بيانية.
- أختبارات ميدانية: Field Experiments وتهتم هذه الطريقة بأختبار فعالية الإستراتيجيات في معالجتها للمشكلة ، حيث تجمع البيانات عن التغيير وتحلل لتحديد اثر هذه الإستراتيجية التي من المفترض أن تعتمد على مبدأ النتيجة Result- based approach
- الطريقة الوصفية: Qualitative Method تستخدم هذه الطريقة معلومات غير رقمية تجمع وتحلل للتعرف على المشكلة بل وإيجاد الحلول لها.
- المسوح: Surveys تستخدم هذه الطريقة في جمع البيانات عن المشكلة واسبابها ، وقد تشتمل على مقابلات شخصية أو استخدام أستمارات متنوعة ورقية أو رقمية. واستطلاعات الرأي هي نوع من المسوح، تستخدم انتائجها في اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة.

⁴ تخصص دولة قطر على سبيل المثال موارد مالية (حوالي 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً) لدعم البحث العلمي في العديد من المجالات. وتهدف من وراء ذلك الى بناء قاعدة صلبة من الخبرات والمعرفة التي تمكن من أتخاذ قرارات سليمة في مجال السياسات المستندة الى الأدلة. بالإضافة الى ذلك أعدت دولة قطر استراتيجية وطنية للبحوث تشكل اضافة هامة الى استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

- دراسات الحالة Case studies : تشتمل دراسة الحالة على تسجيل وتحليل الخبرة العملية للمؤسسة أو المجتمع بشأن قضية محددة . وتساعد دراسات الحالة تحديد السلوك ومتغيرات أخرى بشأن القضية أو المشكلة الاجتماعية وغالبا ما تعطي فهم متكامل عن تعقيدات الموضوع.
- تحليل التكاليف والمنافع Cost-benefit Analysis : تشتمل على مجموعة من الأساليب التي يستخدمها الباحث، في مقارنة الكلفة والمنافع العائده للمجتمع عند تحديد الخيارات.

وفي هذا السياق فإن تطوير إطار أولي لتحليل اتخاذ القرار Decision-Analysis Framework سيسهم بدون شك في تحديد الفجوات في فهم متخذي القرار للعلاقات المتبادلة في مجالات السياسات ، ويسهل أعداد أجندة للبحوث من الممكن ان تحدد افضل الخيارات . كما سيحدد اي من المخرجات ذات أهمية فضلا عن عوامل عارضة تسهم في توفير النتائج التي يمكن توفيرها في شكل مؤشرات احصائية عن الصحة والثروة ونوعية البيئة (Subhrendu Pattanayak and others) (2006).

5. السياسات ومفهوم الرصد والتقييم

أولاً- الرصد: Monitoring

وفقاً لدليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁵، يمكن تعريف عملية الرصد على أنه "العملية المتواصلة التي تحصل الأطراف المعنية بواسطتها على تغذية راجعة منتظمة حول التقدم الحاصل في تحقيق أغراضهم وأهدافهم". فعملية الرصد لا تقتصر على مراجعة لتقدم سير الأعمال أو الأنشطة فقط بل تركز على مراجعة التقدم المحرز المتعلق بتحقيق النتائج مما يساعد على تصحيح المسار لبلوغ الهدف والغاية المرجوة.

و تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن "الرصد هو العملية المنتظمة لجمع البيانات عن مؤشر معين بغية تزويد الإدارة والمعنيين بالمعلومات عن تطور التدخلات مع الإشارة إلى مستوى انجاز الأهداف واستخدام الموارد المخصصة. وكما اشرنا يهدف الرصد إلى تحديد سير العمل باتجاه تحقيق النتائج وفي جميع مراحل الرصد هناك ضرورة لانجاز ما يلي:

- ✓ التعرف بشكل دوري على مدى تحقق النتائج المرجوة
- ✓ الوقوف على العوامل التي تعيق تحقيق النتائج
- ✓ دراسة اذا ما كان تسليم المخرجات يتم وفق للخطة الزمنية، واذا ما كانت المخرجات تسهم في تحقيق النتيجة أو الحصيلة.
- ✓ مراجعة استراتيجية الشراكة. وقد يتطلب الأمر الدخول في شراكات جديدة تسهم في التوصل إلى النتيجة بشكل أسرع
- ✓ الاستفادة من الدروس وتكوين قاعدة معرفية من أجل شراكة أوسع. ويتطلب ذلك استخدام المعلومات المكتسبة ودراساتها بشكل معمق لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

ثانياً- التقييم: Evaluation

وكما ورد في الدليل المذكور فالتقييم "هو إجراء دقيق وصارم ومستقل يطبق على النشاطات الناجزة والجارية على حد سواء، بغية تحديد المدى الذي وصلت إليه في تحقيق الأهداف الموضوعية، والمساهمة في صنع القرار. وعلى غرار الرصد، ينطبق التقييم على الكثير من القضايا، ومن بين الأنشطة، والمشاريع، والبرامج، والاستراتيجيات، والسياسات، والمحاور، والقطاعات، والمنظمات. ويمكن الفارق الرئيسي بين الرصد والتقييم في أن الأخير يتم بصورة مستقلة من أجل تزويد المدراء والعاملين بتقرير موضوعي عما إذا كانوا على المسار الصحيح. إضافةً إلى أن التقييم أكثر دقة في إجراءاته وتصميمه ومنجيته، ويتضمن المزيد من التحليلات المعمقة. غير أن الغاية من الرصد والتقييم متشابهة جداً. ويمكن تحديد مهامهما بما يلي:

⁵ انظر دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تخطيط ورصد وتقييم نتائج التنمية. نيويورك 2009

توفير المعلومات التي تساعد في البرنامج إغناء القرارات، وتحسين الأداء، وتحقيق النتائج المقررة . لا بد لكل وحده من وحدات الرصد والتقييم التي تعمل في مختلف المستويات مثلاً على مستوى المشروع أو الحصيلة من إطار مرجعي واضح خاص بها، يحدد دوره ومسؤولياتها. وبصورة عامة تتضمن هذه المسؤوليات ما يلي :

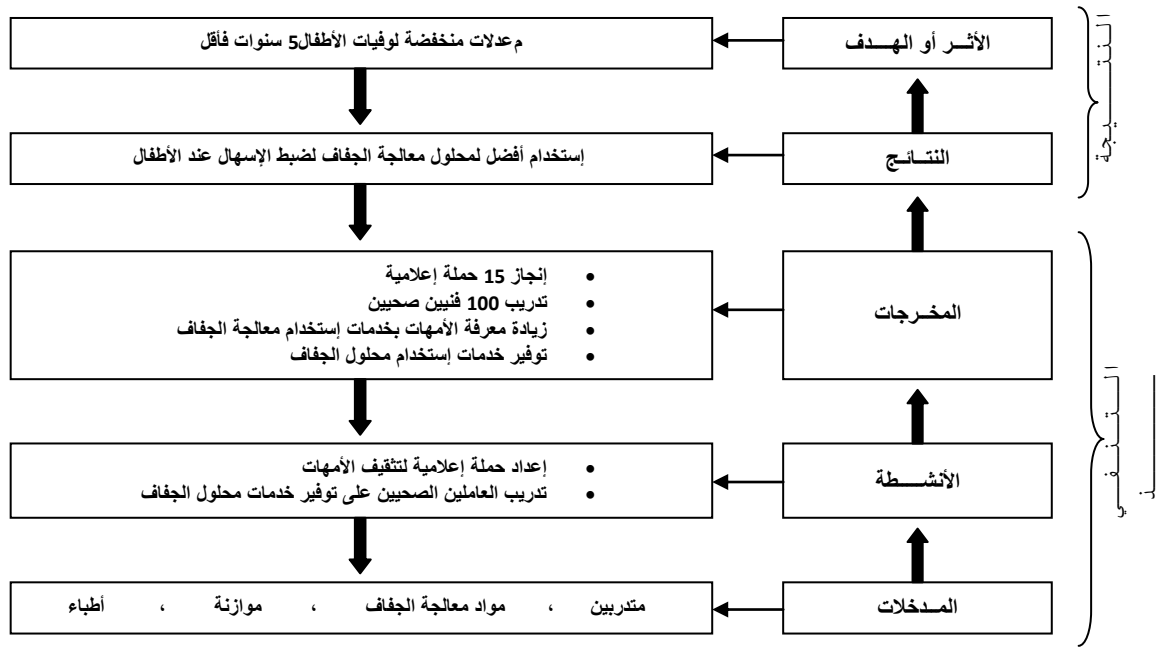
- ✓ وضع أطر الرصد المنهجية وإعداد خطة التقييم
- ✓ عقد لقاءات منتظمة مع الأطراف المعنية من أجل تقييم التقدم على طريق تحقيق النتائج
- ✓ تولي مهام الرصد والتقييم الميدانية المشتركة بغية تقدير الإنجازات والمعوقات
- ✓ استخلاص الدروس والممارسات الجيدة
- ✓ تبيان مستوى نجاح النتائج المتحققة في طرح قضايا النوع الاجتماعي ومصالح وحقوق الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع
- ✓ تحديد القدرات الإضافية المطلوب تميمتها بين الأطراف المعنية والشركاء
- ✓ رفع التقارير بصورة منتظمة إلى الأفراد والهيئات التوجيهية - بخصوص مجالات النتائج المحددة، واغتنام الفرص للتأثير على عمليات صياغة السياسات وصنع القرار.
- ✓ ضمان جودة أعمال الرصد والتقييم، وتقديم الإرشادات عند اللزوم
- ✓ تقدير ملائمة إطار الرصد والتقييم على أسس منتظمة تستند إلى نشوء أولويات إنمائية جديدة أو ظروف متغيرة

ثالثاً- الرصد والتقييم المعتمد على النتائج Result-based Management

يمكن تعريف عملية الرصد والتقييم المعتمدة على النتائج ، بأنها عملية تحسين للنتائج بشكل منتظم ومستمر . وهي عبارة عن عملية اصلاح تتم عن طريق متابعة اداء المؤسسات الحكومية في تنفيذها لأهداف التنمية ، وجمع وتحليل لمعلومات عن المؤشرات الاساسية ومقارنة النتائج التي تتوفر مع النتائج المتوقعة . ويمكن القول ببساطة ان الرصد هو عملية متابعة لتغير المؤشرات نحو تحقيق الأهداف المحددة . بينما يأخذ التقييم بعداً أوسع اخذاً بعين الاعتبار التقدم نحو تحقيق الأهداف ومنطقية الخطوات ونتائجها.

ويمكن عرض تقييم النتائج المتوخاة عن طريق "نموذج منطقي Logical Framework يبين انواع المعلومات والبيانات بحسب المرحلة. والنموذج المنطقي المعروض في الشكل رقم (3) يبين النتائج المتتابعة المنطقية في كل مرحلة من مراحل السياسة أو المشروع . والمثال التالي هو من السياسات الصحية المتعلقة بالجفاف عند الاطفال Oral rehydration therapy حيث يوضح ان نجاح معالجة الجفاف عند الاطفال ادى الى نتائج جيدة متمثلة بـخفض معدلات وفيات الاطفال دون العمر 5 سنوات . وهذا الإطار مستمد من دليل تدريبي لمنظمة اليونيسف، حيث بين تتابع خطوات الرصد والتقييم وصولاً الى النتائج⁶. ومن الممكن استخدام هذا النموذج في العديد من البرامج خاصة اذا كانت النتيجة المتوقعة متعددة كما هي الحال في الأهداف الإنمائية للألفية.

⁶ See Glen M. Farrel. Result-Based monitoring and evaluation at the commonwealth of Learning 2009 , Canada

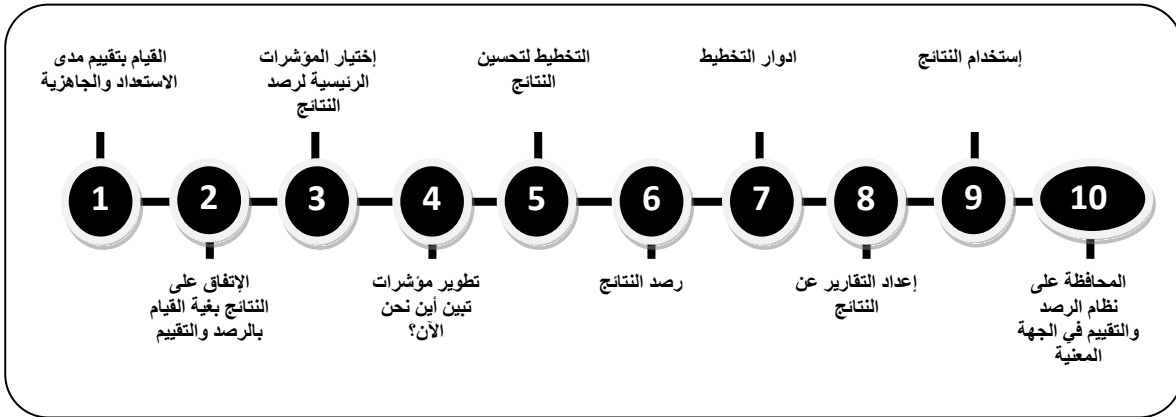


شكل رقم (3) رسم توضيحي يبين تتبع مسار احد الأهداف الإنمائية الوطنية

معدل عن Glen M. Farrell. Commonwealth of Learning. Vancouver (2009) A Handbook on Result-Based monitoring and evaluation at the Commonwealth of Learning

رابعاً- تصميم وبناء وتشغيل نظام للرصد والتقييم قائم على النتيجة

هناك الكثير من المبادرات الدولية القائمة، والتي تدفع بلدان العالم ومنها البلدان العربية الى متابعة أهدافها التنموية بالاعتماد على أنظمة قائمة على النتيجة، وفي مقدمة هذه المبادرات الأهداف الإنمائية لللفية، التي تهدف الى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة . هذا وقد حددت الأهداف الثمانية المكونة للأهداف الإنمائية لللفية و حددت كذلك النتائج المتوخاة بحلول عام 2015. هذا ومن الممكن تتبع مدى تحقيق الأهداف باستخدام المؤشرات التي اعتمدت لقياس النتيجة. ويبين الشكل رقم (4) الخطوات اللازمة لتصميم وبناء وتشغيل نظام الرصد والتقييم القائم على النتيجة.



شكل رقم (4) تصميم وبناء وتشغيل نظام الرصد والتقييم القائم على النتيجة.

اعتمادا على : Jody Zall Kusek. Ten steps to a Result-Based Monitoring and Evaluation system

وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية من الممكن إعداد نظم للرصد والتقييم تعتمد على النتائج في العديد من القطاعات والسياسات. ويشير الرسم البياني أعلاه إلى الخطوات المنطقية التي يتبناها نظام الرصد بغية الوصول إلى نتائج وأصدار التقارير المتعلقة بالنتائج واستخدامها في اتخاذ القرار. ولا نعني هنا أن هناك تتابعا محددا يحول دون تنفيذ أكثر من نشاط في وقت واحد. وفيما يلي نعرض للخطوات العشر كما جاءت عند Jody Zall Kusek . (2004).

1. إجراء تقييم للاستعداد، وهو ما يعد وسيلاً لتحديد قدرة الحكومة وشركائها في التنمية ورغبتهم في إنشاء نظام للرصد والتقييم على أساس النتائج Result-based Monitoring and Evaluation.
2. الاتفاق على نتائج الرصد والتقييم. ويتن أول هذا الأمر المطلب الأساسي المتمثل في تطوير نتائج استراتيجية والتي على أساسها يتم تركيز وتوجيه موارد وأنشطة الحكومة وشركائها في التنمية.
3. تطوير مؤشرات محورية لمتابعة النتائج. وهو ما يعد وسيلة لتقييم درجة تحقيق النتائج. ويمثل تطوير المؤشرات نشاطاً رئيسياً في إنشاء نظام الرصد والتقييم يوجه كافة عمليات جمع البيانات وتحليلها ورفع تقارير بها.
4. جمع البيانات الأولية عن المؤشرات. إن جمع البيانات الأساسية يعني بالضرورة القيام بالمقاييس الأولى للمؤشرات وإن قياس ما تحقق أو لم يتحقق من نتائج يبدأ بوصف وقياس الظروف المبدئية التي تتعامل معها النتائج.
5. التخطيط للتحسينات وتحديد أهداف واقعية. هناك حاجة لوضع أهداف مؤقتة تحدد مقدار التقدم الواجب إحرازه نحو تحقيق نتيجة ما وإطاره الزمني ومستوى تخصيص النتائج.

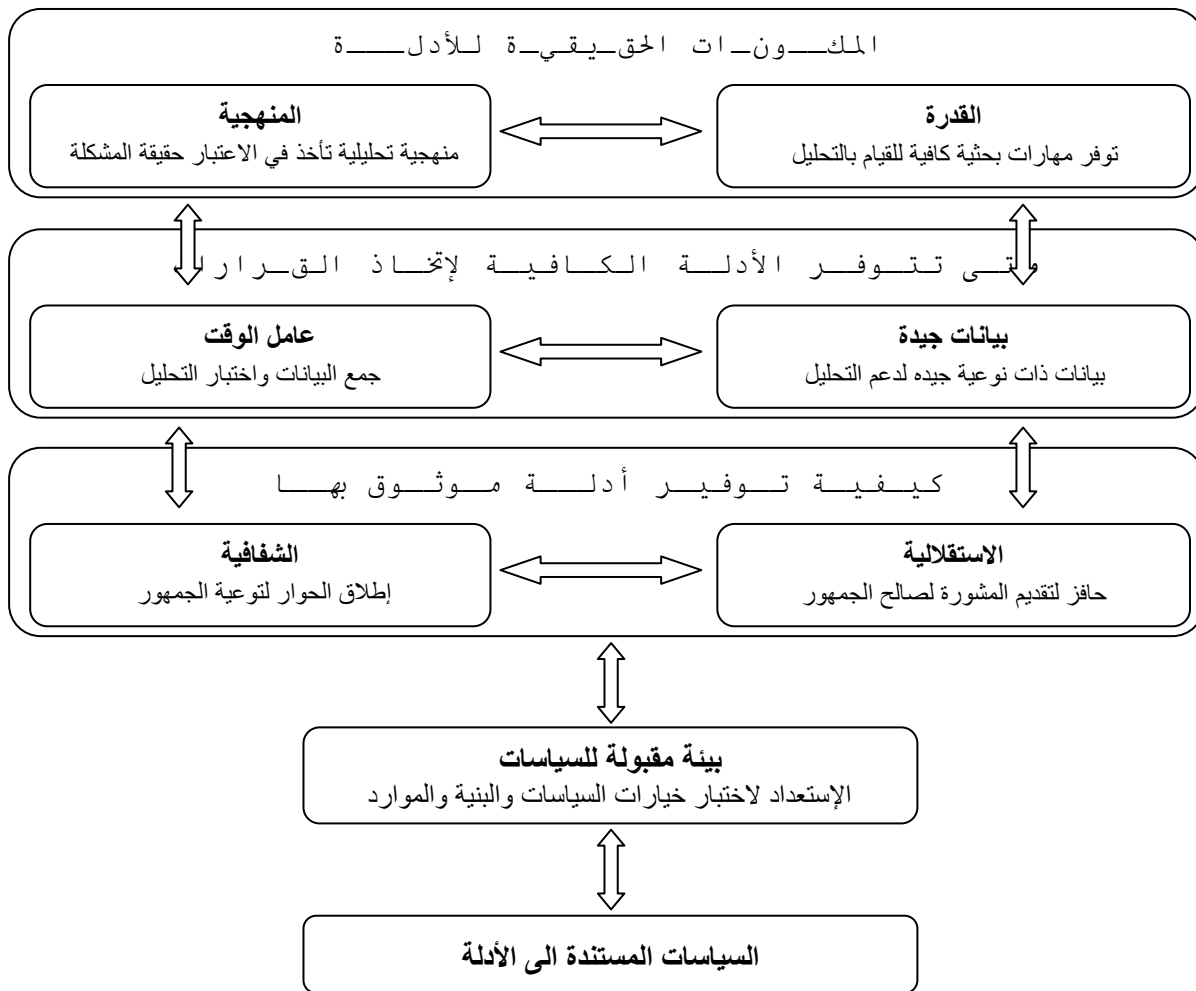
6. متابعة النتائج. في هذه الخطوة يتم وضع خطوط ارشادية لجمع البيانات وتحليلها و إبلاغها . وتحديد المسؤول عن الأنشطة وإيجاد اساليب لمراقبة الجودة بالاضافة الى وضع الحدود الزمنية والتكاليف والعمل من خلال أدوار ومسؤوليات الحكومة والشركاء الآخرين في التنمية والمجتمع المدني وايضا تحديد ا لادلة الإرشادية عن الشفافية ونشر البيانات وتحليلها.
7. المعلومات التقييمية لدعم اتخاذ القرار . يتم التركيز هنا على المساهمات التي يمكن لدراسات التقييم وتحليلات تقديمها من خلال هذه العملية في تقييم النتائج والتحرك نحو تحقيق النتائج.
8. تحليل النتائج ورفع تقارير بها . يتم تحديد النتائج التي سيتم إبلاغها من خلال التقاري ر ولمن سيتم الإبلاغ وشكل التقرير ومواعيد تسليمها.
9. استخدام النتائج. ان القضية الاساسية هنا لا تتمثل في توليد معلومت مبنية على النتائج ببساطة ، وإنما في توصيل تلك المعلومات الى المستخدمين المناسبين في الوقت المناسب حتى يتسنى لهم أخذها في الحسبان عند إدارة الحكومة أو المنظمة.
10. ضمان استمرار نظام الرصد والتقييم داخل الحكومة . وهو ستة معايير اساسية لإنشاء نظام مستدام ، وهي الطلب والهيكل والجدارة بالثقة والمعلومات الموثقة والمساءلة والحوافز والقدرة.

6. السياسات والأدلة

يتطلب نجاح السياسات المبنية على الأدلة، توفر الأدلة في كل مرحلة من مراحل صياغة السياسات ، ومنها القيام بعمليات جمع البيانات والاستثمار في اجراء البحوث وضمان ان يتمتع صانعي السياسات بالمهارات الجيدة لضمان قيامهم بالتمييز بين الدليل الصحيح وغير الصحيح . ويقول (Gary 2005) أن هناك سبعة شروط مسبقة لنجاح السريسيات القائمة على الأدلة وهي:

- ✓ اختيار المنهجية الصحيحة للقيام بالتحليل اللازم . ويا كان المنهج المستخدم في التحليل ، فإن ه من الضروري ان يبين طبيعة المسألة أو المشكلة والخيارات ا لمتعددة للفعل الذي يجب القيام به بشكل واضح. وان الاخفاق في تحديد طبيعة المشكلة يشكل فشلا كاملا للسياسة المنوي تشكيلها أو تنفيذها.
- ✓ توافر البيانات الجيدة المتمتعة بالاتساق هو المكون الثاني من مكونات الأدلة الحقيقية
- ✓ ان تكون الأدلة موضوعية بغض النظر عن البيانات والفرضيات المستخدمة
- ✓ توفير الأدلة بالسرعة اللازمة.
- ✓ توفير الموارد البشرية المؤهلة.
- ✓ الاستقلال وخاصة في تقييم البحوث الفنية.
- ✓ ان تتمتع السياسات بقابلية ادماج البيانات في مراحل صياغة السياسات.

وفي هذا السياق يعني الجدول رقم (5) المكونات الحقيقية للأدلة، التي تؤكد على ان سلامة المنهجية امر اساسي في اختيار الأدلة، بغض النظر عن المنهجية المستخدمة في التحليل . ومن الضروري في هذه الحالة أن نأخذ بعين الإعتبار طبيعة أو حقيقة المشكلة والخيارات المتعددة للسياسة . كما أن توفر البيانات الجيدة والوقت الكافي لبناء الأدلة عامل هام أيضا. وتوفر الإستقلالية والشفافية والبيئة المقبولة المتعلقة بالبنية و الموارد أمر لاغنى عنه في صناعة الأدلة.



شكل رقم (5) المكونات الحقيقية للأدلة
المصدر معدل عن :

Challenges of Evidence-based policy making. Gary Banks AO, Australian Government 2009. Australian Government

7. السياسات التنموية والأهداف الإنمائية للألفية

تُعَدُّ الأهداف الإنمائية للألفية تجسيدا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، المرتبطة بخطة الأمم المتحدة للتنمية، وهي تمثل تنويعا للعديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي، بما في ذلك مؤتمرات القمة بشأن التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية والمرأة والسكان والتنمية الاجتماعية وغيرها. وهي أهداف عالمية كمية محددة المدة وضعت لمعالجة الفقر المدقع والجوع والمرض، ولتعزيز المساواة بين الجنسين والتعليم. وهي تجسيد أيضا لحقوق الإنسان الأساسية، ألا وهي:⁷

حق الجميع في الصحة الجيدة والتعليم والمأوى. ويتضمن الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق ببناء شراكة عالمية من أجل التنمية، التزامات في مجالات المساعدة الإنمائية وتخفيف الدين والتجارة والحصول على التكنولوجيات.

وخلال العقد الماضي، أدى إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية إلى التعهد بالتزامات وإقامة شراكات غير مسبقة أعيد التأكيد عليها في مؤتمرات القمة والاجتماعات المتعاقبة، بما في ذلك المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام 2002 في مونتيري بالمكسيك، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 الذي عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، ومؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الذي عقد في نيويورك.

وخلال الفترة نفسها، تعين أيضاً على الشعب والحكومات التعامل مع تحديات جديدة غير متوقعة. وتتعلق بعض هذه التحديات ببلدان أو مناطق بعينها، في حين كان بعضها الآخر عالمياً، مثل أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية اللتين شهدتهما السنوات الثلاث الماضية.

ويتمثل التحدي الذي واجهنا اليوم في الاتفاق على خطة عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كانت ثلاث سنوات تفصلنا عن التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015، فإن احتمال عدم تحقيق الأهداف نظراً لعدم وجود التزام بتحقيقها هو احتمال قائم بالفعل.

وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً تاريخياً للتركيز والمساءلة. غير أن موضوع المساءلة بات على المحك وستكون هناك حاجة إلى مواصلة تعزيزه لتحقيق الأهداف بحلول عام 2015. فهذا هو الأمر الأكثر أهمية حيث أن الأهداف تعد مرتكزات مهمة نحو تحقيق التنمية العادلة والاستدامة للجميع. وفي الوقت نفسه، فإن الآثار المدمرة لتغير المناخ تلوح في الأفق، ويواجه المجتمع الدولي تحدياً يتمثل في ضرورة العمل معاً لضمان وضع نهاية للفقر المدقع وتحقيق التنمية المستدامة لإنقاذ كوكب الأرض وشعوبه، ولا سيما سكانه الأكثر ضعفاً.

⁷ ارجع الى تقرير الامين العام المتعلق بمتابعة قمة الالفية الصادر عن الجمعية للامم المتحدة. الدورة الرابعه والستون. 12 فبراير 2010. بعنوان الوفاء بالوعد: استعراض تطلي لتعزير وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الاهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

وفي هذا الصدد أعد فريق التنمية في الأمم المتحدة (UNDG) إطاراً لتسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني. (MAF). MDG Acceleration Framework at the Country Level. وهو عبارة عن إطار منهجي يوفر للحكومات وشركائهم منهجية لتحديد أولويات الاختناقات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم في تحقيق الأهداف الفرعية التي لا تزال خارج المسار والاسراع في إيجاد الحلول لهذه الاختناقات. ويبدأ الإطار المذكور بتحديد الأهداف التي لا تزال خارج المسار والتي تهتم الدولة بانجازها. وتطلب المنهجية من الشركاء اتباع أربع خطوات منتظمة لمعالجة كل هدف لا يزال خارج المسار وهي⁸:

- تحديد التدخلات ذات الأولوية بكل بلد.
- تحديد وترتيب الأولويات من الاختناقات عند التنفيذ الفعال على مستوى التدخلات ذات الأولوية.
- اختيار حلول تسريع ممكنة متعددة الشركاء من أجل التغلب على الاختناقات ذات الأولوية.
- تخطيط ورصد تنفيذ الحلول المختارة.

والمنهجية المتبعة في الإطار المذكور مرنة بحيث تمكن البلدان من تطبيقها على الصعيد الوطني أو الإقليمي وتساعد في تشكيل استراتيجيات عامة أو قطاعية. أو تدفع بالاستراتيجيات القائمة الى التركيز في التنفيذ. وتنفيذ هذا الإطار سيؤدي الى وضع خطة تنفيذية شاملة للإسراع في تقدم تنفيذ الأهداف المختارة التي تتماشى مع عملية التنمية الوطنية والقطاعية والتي تحشد جهود كافة الشركاء حول نفس الهدف على الصعيد الوطني.

وأختبر إطار تسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية MAF من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتحديد فريق الأمم المتحدة للتنمية في 10 بلدان منها المملكة الاردنية الهاشمية من منطقة غرب آسيا وبعدها اعتمد في ديسمبر 2010. وهو الآن اداة متاحة للإسراع في تنفيذ أهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني. ولمزيد من المعلومات حول هذا الإطار يمكن زيارة الموقع

www.undg.org/index.cfm?p=1505

الأهداف الإنمائية للألفية وبناء القدرات

نظمت شعبة الإحصاء للأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وصندوق التنمية الأفريقي، حلقة عمل إقليمية، في عمان، من 10 إلى 13 تموز/يوليه 2011، بشأن استخدام مبادرة SDMX لتبادل البيانات الإحصائية والوصفية فيما يتعلق بصد الأهداف الإنمائية للألفية. ووفرت حلقة العمل تدريباً عملياً على استخدام هذه المبادرة من أجل تبادل البيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، كما وفرت التدريب على تحويل قواعد بيانات الأهداف الإنمائية إلى الشكل الخاص للألفية الموجودة والمخزنة على برامج نظام معلومات التنمية DevInfo بالمبادرة من أجل الإبلاغ عن البيانات. وإضافة إلى ذلك، أوصت حلقة العمل بوضع استراتيجيات لتحسين التنسيق داخل النظم الإحصائية الوطنية، وبين النظم الوطنية والنظم الدولية.

⁸ MDG Acceleration framework: Operational Note October 2011. UNDP, UNDG. Bureau for the development of Policy Programme. www.undp/poverty

وساعدت حلقة العمل المشاركين على فهم فوائد استخدام المبادرة في الإبلاغ عن البيانات والمعلومات الوصفية على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك :

- الحد من أوجه التباين في البيانات؛
- الوفورات في الميزانية؛ والحد من عبء الإبلاغ؛
- تحسين التنسيق داخل النظم الإحصائية الوطنية.
- أعرب البلدان عن رغبتها في اعتماد معيار عمليات تبادل البيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية،
- الطلب من شعبة الإحصاء واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تنظيم دورات تدريبية إضافية لمكاتب الإحصاءات الوطنية والوزارات المعنية لتعزيز المهارات في مجال المبادرة
- الطلب من شعبة الإحصاءات، على وجه الخصوص، تنظيم حلقة عمل دولية يمكن فيها للبلدان الأكثر تقدماً استخدام المبادرة SDMX في عمليات تبادل البيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية،
- دعم البلدان فكرة استخدام واجهة بينية تخزن معلوماتها عن الأهداف الإنمائية للألفية في هذا النظام (DevInfo) وباستخدام الدروس المستفادة من حلقة العمل، ستكيف شعبة الإحصاء مواد التدريب لمواءمتها مع احتياجات البلدان النامية في مناطق أخرى، وستدمج هذه المواد في حلقات العمل المقبلة بشأن استخدام المبادرة (SDMX) للإبلاغ عن بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد خضع تعريف هيكل بيانات الأهداف الإنمائية للألفية الذي وضعته فرقة العمل المعنية بالمبادرة لعدد من الاختبارات خلال السنوات القليلة الماضية. وأبرزت نتائج الاختبارات وجود أوجه قصور في النسخة الأولى من تعريف هيكل البيانات، من قبيل الازدواجية وعدم وجود تعريفات وتفسيرات شاملة. وأجرت شعبة الإحصاء تنقيحاً كاملاً لتعريف هيكل بيانات الأهداف الإنمائية للألفية بغية معالجة أوجه القصور فيه وتحسين أدائه الوظيفي، وترقيته إلى نسخة معدلة. وعرض التعريف المنقح لهيكل البيانات في الدورة العشرين لاجتماع الفريق المشترك بين الوكالات الخبراء، الذي عقد في مانيتا في تشرين الأول/أكتوبر 2011. وبعد التشاور مع أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء اتيح هذا التعريف للمستخدمين على الموقع الشبكي لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية⁹.

⁹أنظر تقرير الأمين العام للامم المتحدة المقدم الى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعون بعنوان مؤشرات التنمية لرصد الاهداف الإنمائية للألفية 28 شباط/فبراير 2012

8. التوعية بأهمية البيانات الإحصائية

بكل بساطة يمكن تعريف التوعية بأهمية البيانات الإحصائية والدعوة بأنها "عبارة عن عملية يعدها وينفذها مجموعة من الافراد تهدف الى التأثير في السياسات العامة من أجل احداث تغيير في سياسات المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام وفي وعي الافراد بغية القيام بعمل أو نشاط يؤدي الى استخدام البيانات الإحصائية في رسم السياسات ورصد تنفيذ انشطتها أو توعية المعنيين بأهمية استخدام الاحصاءات لاجراء التدخلات اللازمة في مسار الخطط واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة".

ومن الضروري التمييز بين التوعية بأهمية الاحصاء والعديد من المفاهيم ذات العلاقة مثل التشاور والتواصل ونشر البيانات . وتبدو الحاجة ملحة في البلدان العربية نحو اعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الاحصاء وانتاج البيانات اللازمة للتخطيط للتنمية. ومن الضروري ان تشمل تلك الاستراتيجية على برامج وانشطة تهدف الى الارتقاء بكامل العملية الإحصائية الوطنية. وأن يوضح الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء عمليات بناء القدرات الإحصائية الوطنية المؤسسية والبشرية وعلاقة المخرجات الإحصائية بعملية التنمية الوطنية. وبالضرورة فلي تنفيذ أنشطة الاستراتيجية المذكورة سيؤدي الى توفير مجموعة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات برامج الحد من الفقر ايضا.

وتجدر الإشارة هنا الى ان برامج التوعية والدعاية المعتمدة، يجب ان تشمل على أنشطة دعائية لكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية بغية حشد الدعم اللازم والتأثير على متخذي القرار لوضع البرامج الكفيلة بتحقيق الهدف المعني . هذا وسيعتمد نجاح حملة التوعية والدعاية بشكل كبير على العلاقة المتينة التي يتم بنائها بين المعنيين بالتوعية والدعاية ومتخذي القرار وفئات أخرى معنية.

محركات التغيير

لقد حدد المجتمع الدولي عام 2000 الأهداف الإنمائية للألفية كإطار دولي للتنمية، ودعى بلدان العالم الى تحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2015. وعلى الصعيد الوطني دعى المؤسسات السياسية والإدارية ومنظمات المجتمع المدني والافراد العمل معا لتحقيق تلك الأهداف. وبتمهم استراتيجيات التوعية والدعاية من اجل الاحصاء في تركيز الجهود على الذين أوكلت لهم مهمة احداث التغيير والتطوير في الاجهزة الإحصائية الوطنية وفي مجمل النظام الوطني للاحصاء. أن الأهداف الرئيسية للتوعية والدعاية ستركز على المؤسسات والافراد الذين باستطاعتهم احداث التغيير والاستثمار المطلوب لتطوير النظم الوطنية للإحصاء.

كيفية تطوير خطة استراتيجية للتوعية والدعاية من أجل الاحصاء

يمكن اعداد خطة استراتيجية للتوعية بأهمية الاحصاء عن طريق مناقشة النقاط التالية في ورشة عمل تعتمد على ال عصف الذهني.

- ما هي التغييرات المطلوبة التي يجب ان تشملها استراتيجية الدعاية ؟
- ما هي المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما فيها الأجهزة الإحصائية التي تؤثر في احداث التغيير والتطوير؟

- ماد المؤسسات والافراد الذين سيقومون بقيادة عملية التغيير
- ما هي المحفزات اللازمة لتلك الافراد والمؤسسات ؟
- ما هي أفضل الرسائل اللازم استخدامها في الدعاية ؟
- لئلي تصل الرسائل الى المستهدفين،

وبعد ورشة العمل المستندة الى العصف الذهني، يمكن التوصل الى إطار يحدد المخرجات.

وفيما يلي مثال عملي، يتعلق بتحسين المعرفة باهمية البيانات الإحصائية واستخدامها في التوعية

أهداف التوعية	من يقوم بالتوعية ولمن؟ من يحقق هدف التوعية؟	الرسائل الرئيسية ما هي الرسائل الاساسية التي على المعنيين ايصالها؟	المواد الدعائية ما هي المواد الدعائية التي من الممكن ان تسهم في انجاز الهدف الدعائي ؟	المناهج الدعائية المتبعة ما هي افضل المناهج المتبعة لتحقيق الهدف ؟
تحسين وتعزيز استخدام البيانات الإحصائية في التوعية الهادفة الى التغيير	• وسائل الاعلام	• وراء كل رقم قصة • أي شيء لا تستطيع قياسة لا تستطيع أدارتة	• بيانات صحفية • مؤتمرات صحفية • نشرات ومقالت في الصحف وغيرها	• طريقة مباشرة خاصة لرجال الاعلام
	• منظمات المجتمع المدني	• اعتمد علينا لاننا سنعتمد عليك	• مواد مدرسية • رسائل نصية • برامج موسيقية • اذاعية • مسابقات كتابية.	• برامج اذاعية للشباب مع جوائز للفائزين. • طرق غير مباشرة مع نشر مطويات
	• متخذو القرار في الادارات الحكومية	• بيانات نوعية • تخطيط افضل • تنمية ناجحة	• اجتماعات أعمال • ندوات،	• طريقة مباشرة
	• مجتمع الاعمال • الشباب • مراكز البحوث • الجامعات والمعاهد	• تعرف على حقيقة الاسواق	• عروض • بوربونت PowerPoint • تقارير وكتيبات • واجتماعات ومؤتمرات	• طريقة مباشرة

أعد هذا الجدول اعتمادا على: Paris21 Advocating for the National Strategy for the Development of Statistics Page20:

وكما ورد في دليل Paris21 هناك ضرورة ان تتضمن استراتيجية التوعية خطة تنفيذية تشتمل على الأنشطة التالية:

- تشكيل فريق التخطيط المعني باستراتيجية التوعية
- تحديد العناصر الرئيسية المعنية بالعمل في كافة مراحل تنفيذ الأنشطة
- اعداد الخطة والموازنة
- توفير مواد التوعية الاساسية والتمويل
- اعداد الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة

9. معايير اختيار الممارسات الناجحة

من المفيد التذكير هنا أن الهدف النهائي من هذا العمل هو تحديد وتوثيق الممارسات الجيدة المتعلقة بالاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية في الكثير من التجارب السابقة والتعلم منها واستخدامها في مواجهة تحديات قائمة حالياً. ومن أهم معايير اختيار الممارسات الجيدة ما يلي :

- أن تكون الممارسة التي يجري اختيارها أحدثت تحسناً يمكن قياسه في منهجية أو طريقة قائمة تتعلق باستخدام البيانات الإحصائية.
- أن تكون الممارسة قد قدمت حلاً ناجحاً لقضية ما باستخدام البيانات الإحصائية.
- أن يشترك في اعدادها مستخدمو ومنتجو البيانات الإحصائية.
- أن تكون الممارسة قابلة للتكرار والتطوير والتكيف.
- أن تتمتع الممارسة بوضوح الأهداف والعمليات والنتائج لكي يسهل فهمها من قبل الآخرين.
- أن يكون استخدام البيانات في الممارسة المختارة قد تم بطريقة إبداعية ومستدامة.

توثيق الممارسات الجيدة

أن توثيق التجارب الجيدة هو تسجيل للدروس المستفادة التي يمكن استخدامها من المؤسسة نفسها لمواجهة تحديات جديدة أو من مؤسسات أخرى بغية إيجاد حلول لمشكلات مشابهة. ويجب أن تشتمل هذه العملية على وصف مفصل للأسلوب الذي استخدم في إيجاد الحلول الناجحة للمشكلات التي عولجت. كما يجب أن يظهر التوثيق تحليلاً للمسألة أو القضية وتحديد الخيارات والتبريرات التي اعتمدت في اختيار الحلول التي أدت إلى النجاح.

من ناحية ثانية يجب أن لا يكون التوثيق عبارة عن سرد للأحداث أو الوقائع التي وقعت، بل يجب أن يمتد إلى تحليل دقيق لعوامل النجاح مع ذكر الظروف التي كانت سائدة أثناء تحقيق النجاح. أن الهدف من توثيق الممارسات الجيدة هو تأمين أداة للأفراد والمؤسسات لاطلاعهم على الخبرة وتبادل نجاحاتهم مع شركائهم ونظرائهم. من هنا تنبع أهمية اعداد مبادئ توجيهية تساعد المعنيين على اعداد الدروس الناجحة التي سيختارونها للدراسة.

10. المبادئ التوجيهية لإعداد الممارسات الجيدة

فيما يلي نعرض مكونات المبادئ التوجيهية المتعلقة بأعداد الممارسات الجيدة ونوثيقها:

أولاً- تحديد المشكلة أو الموضوع

من الضروري وصف المشكلة التي عولجت باستخدام الفعال للبيانات الإحصائية بشكل جيد. وقد تتعلق هذه المشكلة بمسائل كالفقر أو البطالة أو الأمية أو التسرب المدرسي، أو بتمكين المرأة والحماية الاجتماعية وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب التصدي وإيجاد الحلول المناسبة لها. وقد تتعلق التجربة الناجحة بتنفيذ مسح إحصائي، أو تطوير مجموعة من المؤشرات الإضافية التي أسهمت في إيجاد حل لأحد الأهداف الفرعية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

وكما هو معلوم، اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 من رؤساء وملوك وامراء وقيادات معظم البلدان. وتم اعتنلها الاجندة العالمية للتنمية التي يجب تحقيق أهدافها بحلول عام 2015. ألا ان توطين تلك الأهداف كان هو النداء الهام الذي يمكن التعبير عنه باعتباره أدماج للأهداف الإنمائية للألفية في عملية التنمية الوطنية، بحيث تصبح تلك الأهداف جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية بل جزءاً من استراتيجية التنمية الوطنية لأقاليم البلدان المختلفة.

ونرى هنا أنه من المفيد أن تقوم إحدى البلدان التي حققت نجاحاً على هذا الصعيد بتوثيق هذا النجاح الذي يمكن اعتباره من الدروس الناجحة في مجال استخدام الإحصاءات وتوظيفها في جعل الأهداف الإنمائية العالمية أهدافاً وطنية.

وفي مجالات إبداعية وجديدة قد تقوم بعض الدول أو يقوم بعض الخبراء بأعداد ممارسات جيدة حول استخدام بيانات التعداد العام للسكان والمساكن في أعداد المخطط التوجيهي لبعض المدن وإيجاد الحلول للعديد من الحلول الناجحة في مجال التنظيم المكاني أو إيجاد الحلول لمشكلات المواصلات وغيرها. وبدون شك فليعرض تلك الممارسات سرخيف بعداً جديداً لاستخدام البيانات في مجالات حديثة ستغني هذه التجربة، وستقدم إحدى الممارسات الفريدة في مجال التنظيم المكاني ونظم المعلومات الجغرافية.

ومن التجارب الجيدة التي من الممكن عرضها وفقاً لدليل أعدته الجمعية الملكية الإحصائية في بريطانيا (Andrew Garatt) (MCIPR, Adrian Penrose MCPIR 2010) يتعلق باستخدام الإحصاءات في مجال التواصل حيث تضمن الدليل مبادئ تعريفية أهمها:

- ✓ تقديم يتضمن شرحاً حول توظيف البيانات الإحصائية لتحقيق أهداف العلاقات العامة سواء من حيث التوعية أو اعلام متخذي القرار بقضايا محددة أو التأثير في سلوك الجمهور.
- ✓ لماذا تستخدم الإحصاءات؟ حيث يمكن الإشارة في هذا الصدد الى ان البيانات الإحصائية تعطي صوراً واقعية عن القضايا وتستخدم لتؤيّل الاثر الذي تحدثه السياسات.
- ✓ ما هي الإحصاءات التي يجب استخدامها في نشاطات العلاقات العامة
- ✓ تحليل نتائج المسح أو الإحصاءات المستخدمة في عملية التواصل

- ✓ اعداد التقارير التي يجب ان تشتمل على المنهجية التي استخدمت في الحصول على البيانات
- ✓ ما هي المؤشرات التي يجب اعدادها وعرضها من اجل التوصل الى فهم افضل للمسألة التي نحن بصددتها.
- ✓ تبيان الفجوات في البيانات

من المعروف هناك العديد من الدروس الناجحة في استخدام قاعدة بيانات DevInfo لنشر البيانات واعلام متخذي القرار بالامر وحثهم على الاستعانة بقاعدة البيانات هذه في تحليلهم لقضايا السياسات التنموية واستخدامهم لهذه القاعدة في قياس تقدمهم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديدهم للتدخلات اللازمة وفقا لأولويات تم تحديدها . لذا سيطلب من احدى البلدان اعداد ممارسة جيدة عن استخدام قاعدة البيانات المذكورة.

كما ويمكن اختيار إحدى الممارسات الناجحة في مجال التوعية باهمية الاحصاءات كالقيام بوضع استراتيجية أو خطة متكاملة في مجال التوعية اسهمت في ايجاد الحلول الناجحة لتنفيذ استراتيجية تنموية أو اسهمت في تطوير نظام متكامل لجمع البيانات الإحصائية شارك فيها عدد من الشركاء.

ثانياً- النتائج التي تحققت Outcomes

في هذا المجال يجري وصف النجاح الذي أحرز مع ذكر التغييرات والأثر التي حصلت أو تم تقييمه مع تبيان طريقة القياس وأسلوب التقييم الذي اتبع، وقد تكون النتيجة عبارة عن بناء قاعدة معلومات عن الفقر أسهمت في صياغة استراتيجية لمكافحة الفقر أو تطوير نظام لوصد وتقييم ادماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية اسهم في تحسين وجود المرأة في العديد من المناصب القيادية، أو تنفيذ مسح احصائي اسهم في انتاج بيانات ساعدت في تحديد الاسر المعيشية الاقل حظا، وما الى ذلك من القضايا التنموية. أو بناء قاعدة بيانات تشتمل على مؤشرات عن الطاقة على الصعيد الوطني أسهمت في انتاج ونقل وتسهيل تصدير واستهلاك الطاقة ، واسهمت في وضع السياسات ذات العلاقة بالطاقة والبيئة والتنمية المستدامة. وقد يكون التغيير في التصور أو في الرأي نتيجة للاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية، كدليل استخدم في عملية التغيير، وينبغي في هذا المجال ذكر الأهداف ومؤشرات الانجاز التي استخدمت مع الإشارة الى سنة الاساس كلما امكن ذلك.

ثالثاً- تفاصيل التجربة أو الممارسة

في هذه المرحلة يذكر الهدف من التجربة، والمنطقة التي شملتها، وكيفية التنفيذ والجهة المنفذة والشركاء واسماء الاشخاص المنفذين للتجربة الناجحة ، مع ذكر الاسماء والعنوين الكاملة والإطار الزمني، وتاريخ البدء وتاريخ الانجاز ومؤشرات الاداء والميزانية التي استخدمت والالية التي اتبعت، مع ذكر نظام الرصد والتقييم الذي اتبع.

رابعاً- عوامل النجاح

في هذه المرحلة يتطلب القيام بتحليل يحدد العوامل التي اسهمت في اختيار الحلول التي ادت الى النجاح . وقد تتمثل هذه العوامل في الجهات الحكومية أو غير الحكومية التي تعأونت في تامين البيانات الإحصائية أو اسهمت في طرح الحلول المناسبة.

خامساً- التحديات والحلول

هنا يجب توضيح التحديات الأساسية التي جرت مواجهتها في اعداد الممارسة وكيف تم التغلب عليها. وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى نوعية البيانات التي استخدمت في هذه التجربة الناجحة التي نحن بصدد دراستها مع الإشارة الى الطريقة التي استخدمت للوصول الى البيانات وتقييمها.

سادساً- التوصيات التي يمكن توجيهها للآخرين

هنا نذكر متطلبات الحد الأدنى والتوصيات الرئيسية أو الملاحظات التي من المفيد توجيهها للآخرين، الذين يودون تكرار هذه الممارسة والتعلم منها. وتجدر الإشارة هنا الى ان الممارسات الجيدة ترتبط عادة بمكان ووضع معينين، وان اي تجربة ناجحة في بلد ما قد لا تكون مثالا في بلد اخر أو في منطقة أخرى من نفس البلد.

سابعاً- الخطط المستقبلية والاستدامة

يتم في هذه الخطوة تبيان الخطوط العريضة لخطط استدامة هذه الممارسة في المستقبل، مع ذكر الموارد المالية والبشرية عندما يتطلب الامر. ومن الضروري ذكر اليات استدامة توافر البيانات الإحصائية وكيفية تطوير نوعيتها.

ثامناً- التغذية الراجعة من المستفيدين

التغذية الراجعة هي من القضايا المهمة التي يجب توثيقها والإشارة اليها سواء كانت من متخذي القرار أو من الفنيين الذين قاموا بالعمل أو من الباحثين والخبراء من الذين لم تكن لهم صلة بالتجربة الناجحة.

تاسعاً- المستندات والوثائق الداعمة

توضع المستندات والوثائق الداعمة للممارسات الجيدة ملاحق في نهاية التقرير المتعلق بالموضوع قيد الدراسة. ويمكن اضافة اية معلومات أخرى قد يراها معدي الممارسة ضرورية خصوصاً فيما يتعلق بالمراجع التي استخدمت في اعداد التجربة. كما ويمكن ذكر مسميات اللجان التي شكلت واسماء الاشخاص الذين اسهموا في انجاح هذا العمل.

11. الخلاصة

إن تعريف الممارسات الجيدة وتوثيقها في مجال الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية في صياغة السياسات والدعوة اليه هو وسيلة مهمة وفاعلة، يمكن للأجهزة الإحصائية في منطقة الاسكوا الاستفادة منها والبناء على النجاحات التي تحققت في تجارب سابقة. ويسعى البحث التوصل الى تحديد عدد من الممارسات الناجحة التي استخدمت البيانات الإحصائية في المنطقة العربية بشكل جيد وأدت الى نجاحات، يمكن التعلم منها والبناء عليها لمواجهة تحديات جديدة كما اشير اليه في سياق البحث. ويسهم هذا الإطار المفاهيمي في ما يلي :

1. تشجيع التفكير التحليلي، والتعلم الذاتي،
2. تشجيع التعلم المتبادل،
3. حفز البحث الجاد عن حلول للتحديات القائمة
4. تلبية الاحتياجات من البيانات والمعلومات الإحصائية، بغية دعم تحقيق أهداف التنمية الوطنية بالمشاركة الفعالة في تبادل قصص النجاح والتجارب.
5. أن يساهم الأفراد والمؤسسات في إنشاء قاعدة بيانات المعرفة المتعلقة بتعزيز الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية.

References:

Alice Born, Kaveri Mechands, Statistics Canada (2011) Paper presented at the UNSD Expert Group meeting on International economic and social classifications. New York. ESA/ STAT/AC. 234/13

Andrew Garratt MCIPR, Adrian Penrose MCPIR. The Market Research Society and the Royal Statistical Society. Best practice guide for using statistics in communications. (2010)

Australia Bureau of Statistics (2010) A guide for using statistics for evidence based policy © Commonwealth of Australia 2010 website [www.abs.gov.au/understanding statistics](http://www.abs.gov.au/understanding_statistics)

Australian Evaluation Society INC.(2006). Evaluation policy with modified “policy cycle “- the NSW Healthy School Canteen Strategy.

Aziz Othman. (2005).The Role of Statistics in Factual-Based Policy-Making.Papaer presented at the national statistical conference. Malaysia.

Carla Abouzaher, (2011) , Use of statistical data for policy analysis and advocacy: Some lesson learnt and suggestions for action.

Denise Brown, (2009) Statistics New Zealand. Good practice for Indicator Development and Reporting. A contributed paper. Third World Forum on “Statistics and Knowledge and policy” Korea 2009.

Gary Banks Ao (2009) challenges of Evidence-Based Policy Making. Australian Govrenment. www.ag.gov.au/cca

Glen M. Farrell. Commonwealth of Learning. Vancouver (2009) A Handbook on Result-Based monitoring and evaluation at the Commonwealth of Learning.

General Secretariat for Development Planning (GSDP) (2011). Qatar National Development Strategy 2011- 2016. Towards. Qatar National Vision 2030. Doha Qatar.

Jody Zall Kuzak, Ray C. Rist. The World Bank (2004). Ten steps to a Result –Based Monitoring and Evalution system.

Nutley, S., Davies, H. and Walter I. (2002), Evidence Based Policy and Practice: Cross Sector Lessons from the Paper presented at a Seminar on ‘Evidence-Based Policy and Practice’, organised by the Royal Society,

Paris21 : (2010) Advocating for the National Strategy for the Development of Statistics. Country-level Toolkit. www.Paris21.org

Paris21(2008) Roger Edmuds and tim marchant. Official Statistics and monitoring and Evaluation Systems in Developing countries: Friends or Foes? www.Paris21.org

Segone, M (ed) (2004) Bridging the gap: The role of monitoring and evaluation in evidence-based policy making UNICEF.

Sophie Sutcliffe, Julius Court. Overseas Development Institute (2005) Evidence –Based Policymaking: What is it? How does it work? What relevance for developing countries?

Steven Dukeskeshire &Jennifer Thurow.(2002) Understanding the Link Between Research and Policy. Rural Communities impact policy Project. Novascotia, Canada.

Subhrendu Pattanayak and others. (2006) Deforestation, malaria and poverty : a call for transdisciplinary research to support the design of cross-sectoral policies. [http:// ejournal.nbili.org](http://ejournal.nbili.org)

United Nations, DESA. (2011) Final Report. Meeting of the Expert Group on International Economic and social Classifications.New York. ESA/STAT/AC. 234/4

United Nations , Statistical Commission (2012) Forty-third session 28 Feb. – 2march 2012. Development indicators for monitoring the Millennum Development Goals. New York. E/cn.3/2012/29

United Nations Economic Commission for Europe (2009) Making Data Meaningful <http://live.unece.org/stats/documents/writing/>

United Nations Development Programme UNDP (2002) Handbook on Monitoring and Evaluation for Results.Evaluation office NewYork.

United Nations Development Programme UNDP (2010) Unlocking progress: MDG acceleration on the road to 2015 New York. Unlocking progress: MDG acceleration on the road to 2015 UNDP 2010.

United Nations Development Programme UNDP (October 2011). MDG Acceralation Framework: technical Note. www.undp.org/poverty.

World Health Organization Evidence-Informed Policy Network
<http://www.who.int/rpc/evipnet/en/index.html>) accessed 5 October 2011

ملحق رقم (1)

قائمة المؤشرات لأهداف الإنمائية للألفية

يجب أن تكون جميع المؤشرات مصنفة حسب الجنس، حضر/ريف إذا ممكن.

الأهداف الإنمائية للألفية	
المؤشرات لمتابعة التقدم المحرز	الهدف والغاية (من الأهداف الإنمائية للألفية)
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
1.1. نسبة الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (PPP) في اليوم ^أ	الغاية 1-أ: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم الى النصف في الفترة من 1990 إلى 2015
1.2. نسبة فجوة الفقر	
1.3. حصة أفقر خمس من الاستهلاك القومي	
1.4. معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل	الغاية 1-ب: تحقيق العمالة الكاملة و المنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب
1.5. نسبة العمالة إلى السكان	
1.6. نسبة الذين يعملون ويقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في اليوم	
1.7. نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص والعائلة العاملة المساهمة في العمالة الكاملة	
1.8. معدل انتشار حالات الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر	الغاية 1-ج: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع الى النصف في الفترة ما بين 1990 الى 2015
1.9. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية	
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
2.1. صافي نسبة القيد في العليم الابتدائي	الغاية 2: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، البنين منهم و البنات على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015
2.2. نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخرى في المرحلة	
2.3. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة	
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
3.1. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	الغاية 3: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، و إزالته في كل مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015
3.2. حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي	
3.3. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية	
الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال	
4.1. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر	الغاية 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015
4.2. معدل وفيات الرضع	
4.3. نسبة الأطفال الذين بلغوا سنة واحدة من العمر، الملقحين ضد الحصبة	
الهدف 5: تحسين الصحة الامهات	

<p>5.1.نسبة وفيات الأمهات</p> <p>5.2.نسبة الولادات التي تتم بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص</p>	<p>الغاية 5-أ:- تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015</p>
<p>5.3.معدل انتشار وسائل منع الحمل</p> <p>5.4.معدل الولادات لدى الشباب</p> <p>5.5.تغطية العناية الطبية قبل الولادة (على الأقل زيارة واحدة وأربع زيارات)</p> <p>5.6.عدم تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة</p>	<p>الغاية 5-ب:- تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015</p>
<p>الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهما من الأمراض</p>	
<p>6.1.معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً</p> <p>6.2.استخدام الرفال في آخر وصال جنسي شديد التعرّض للخطر</p> <p>6.3.النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية 15-24 عاماً، الذين تتوفر لديهم معرفة صحيحة شاملة لفيروس الإيدز</p> <p>6.4.نسبة مواظبة يتامى بسبب الإيدز على المدارس إلى مواظبة غير الميتمين من الفئة العمرية 10-14 عاماً</p>	<p>الغاية 6-أ:- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 و القضاء عليه</p>
<p>6.5.نسبة السكان الذين يعانون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتقدم والذين يحصلون على العقاقير ضد الفيروس</p>	<p>الغاية 6-ب:- تحقيق في عام 2010 الوصول الشامل للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأشخاص المحتاجين</p>
<p>6.6.معدلات وقوع والوفيات المتصلة بالمalaria</p> <p>6.7.نسبة الاطفال دون الخامسة من العمر الذين ينامون تحت شبكات معالجة للأسرة</p> <p>6.8.نسبة الاطفال دون الخامسة من العمر الذين لديهم حرارة ويعالجون بعقاقير ملائمة ضد malaria</p> <p>6.9.معدلات وقوع والانتشار والوفيات المرتبطة بالسل</p> <p>6.10.نسبة حالات السل التي اكتشفت و التي تم علاجها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة</p>	<p>الغاية 6-ج:- وقف انتشار malaria وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام 2015 وبدء القضاء عليه</p>
<p>الهدف 7: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة</p>	
<p>7.1.نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغابات</p> <p>7.2.انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون، المجموع و نصيب الفرد و لكل دولار (PPP) من الناتج المحلي الإجمالي،</p> <p>7.3.استهلاك المواد المستنفدة للأوزون</p> <p>7.4.نسبة مخزون السمك ضمن الحدود البيولوجية الآمنة</p> <p>7.5.نسبة مجموع كمية المياه المستخدمة</p>	<p>الغاية 7-أ:- دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية و تقليص هدر الموارد البيئية</p>
<p>7.6.نسبة المساحات البرية والبحرية المحمية</p> <p>7.7.نسبة الكائنات المهددة بالانقراض</p>	<p>الغاية 7-ب:- الحد من خسارة التنوع البيولوجي، و تحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول 2010</p>
<p>7.8.نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء، في الحضر والريف</p> <p>7.9.النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية السليمة</p>	<p>الغاية 7-ج:- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة و الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015</p>
<p>7.10.نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة^ب</p>	<p>الغاية 7-د:- أن يكون قد تحقق، بحلول عام 2020، تحسن ملموس في</p>

حياة 100 مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة	
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
<p>الغاية 8-أ-: المضي في إقامة نظام تجاري و مالي يتسم بالانفتاح و التقيد بالقواعد و القابلية للتنبؤ به و عدم التمييز</p> <p>تشمل التزاما بالحكم الرشيد، و التنمية، وتخفيف وطأة الفقر على الصعيدين الوطني و العالمي</p>	<p>يجري رصد بعض المؤشرات المبينة أدناه بصورة مستقلة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، و أفريقيا، و البلدان النامية غير الساحلية، و الدول الجزرية الصغيرة النامية</p> <p><u>المساعدة الإنمائية الرسمية</u></p>
<p>الغاية 8-ب-: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً</p> <p>تشمل قدرة صادرات أقل البلدان نمواً على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية و الخضوع للحصص؛ وبرنامجاً معززاً لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون و إلغاء الديون الثنائية الرسمية؛</p> <p>و تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر</p>	<p>8.1. صافي و مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية و ما يقدم منها إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لمانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية و التعاون في الميدان الاقتصادي</p> <p>8.2. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الكلية المخصصة حسب القطاع و المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية و التعاون في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي و الرعاية الصحية الأولية و التغذية و المياه المأمونة و الصرف الصحي)</p>
<p>الغاية 8-ج-: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية و الدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية و نتائج الدورة الاستثنائية الثانية و العشرين للجمعية العامة)</p>	<p>8.3. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي</p> <p>8.4. المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة في البلدان النامية غير الساحلية كنسبة مئوية من دخولها القومي الإجمالي</p> <p>8.5. المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة في الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة مئوية من دخولها القومي الإجمالي</p> <p><u>الوصول إلى الأسواق</u></p>
<p>الغاية 8-د-: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني و الدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل</p>	<p>8.6. نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة و باستثناء الأسلحة) من بلدان النامية و أقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية</p> <p>8.7. متوسط التعريفات الجمركية و الحصص التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية و المنسوجات و الملابس الواردة من البلدان النامية</p>
	<p>8.8. تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي</p> <p>8.9. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية</p> <p><u>القدرة على تحمل الديون</u></p>

<p>8.10. مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون و العدد (التراكمي) للبلدان التي وصلت إلى نقطة الاستيفاء في إطار المبادرة</p> <p>8.11. مقدار تخفيف عبء الديون الملزم به في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون</p> <p>8.12. تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع و الخدمات</p>	
<p>8.13. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة</p>	<p>الغاية 8-هـ: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية</p>
<p>8.14. عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة</p> <p>8.15. عدد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 نسمة</p> <p>8.16. عدد مستخدمي الانترنت بالنسبة إلى 100 من السكان</p>	<p>الغاية 8-و: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p>

أ. لرصد اتجاهات فقر البلدان، ينبغي استخدام المؤشرات استناداً إلى خطوط الفقر الوطنية، حيثما توفرت.

ب. تقاس النسبة الفعلية للمقيمين في أحياء فقيرة باستخدام مؤشر غير مباشر، هو سكان الحضر المقيون في أسر معيشية تتحقق فيها واحدة من الخصائص الأربع التالية على الأقل: (أ) عدم إمكانية الوصول إلى مورد مياه أفضل؛ (ب) عدم إمكانية الاستفادة من مرافق أرقى للصرف الصحي؛ (ج) الاكتظاظ (3 أشخاص أو أكثر في كل غرفة)؛ (د) أماكن سكن مشيدة بمواد غير متينة.

ملحق رقم (2)

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة

إذ تضع نصب العين أن البيانات الإحصائية الرسمية قاعدة أساسية للتنمية في الميادين الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية ومن أجل المعرفة المتبادلة بين الدول والشعوب في العالم،

وإذ تضع نصب العين الثقة الأساسية للجمهور في المعلومات الإحصائية الرسمية تعتمد إلى حد كبير على احترام القيم والمبادئ الجوهرية، التي هي أساس أي مجتمع يسعى إلى فهم نفسه واحترام حقوق أبنائه،

وإذ تضع نصب العين أن جودة الإحصاءات الرسمية وبالتالي جودة المعلومات المتوفرة للحكومة فإن الاقتصاد والجمهور يعتمدان عموماً على تعاون المواطنين، المؤسسات، والمجيبين الآخرين في تقديم البيانات المناسب والقابلة للتصديق اللازمة لعمليات إعداد البيانات الإحصائية الضرورية وعلى التعاون بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجها بهدف تلبية حاجات المستخدمين،

وإذ تستذكر جهود المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية النشيطة في ميدان الإحصاء لتثبيت معايير ومفاهيم لإجراء المقارنة بين الدول،

وإذ تستذكر كذلك إعلان المبادئ الأخلاقية للمعهد الإحصائي الدولي،

وإذ عبرت عن الاعتقاد بأن القرار (47) C الذي تبنته الهيئة الاقتصادية لأوروبا في 15 أبريل 1992 ذو أهمية عالمية،
وإذ تأخذ في عين الاعتبار أن مجموعة عمل خبراء الإحصاء، في دورتها الثامنة المنعقدة في بانكوك في نوفمبر 1993، والتي كلفتها لجنة الإحصاء التابعة للهيئة الاقتصادية والاجتماعي لآسيا والباسيفيكي لبحث المبادئ الأساسية، قد وافقت من حيث المبدأ على صيغة الهيئة الاقتصادية لأوروبا وأكدت أن تلك المبادئ يمكن تطبيقها على كل الدول، تتبنى المبادئ التالية للإحصاءات الرسمية:

1. تمثل الإحصاءات الرسمية عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه في نظام المعلومات في المجتمع الديمقراطي يخدم الحكومة والاقتصاد والجمهور بالبيانات عن الحالة الاقتصادية والديموقراطية والاجتماعية والبيئية. ولهذه الغاية تجمع الإحصاءات الرسمية التي تحقق الفائدة العملية وتوضع في المتناول على أساس غير متحيز بالمؤسسات الإحصائية الرسمية لتلبية حق المواطنين في المعلومات العامة.

2. للمحافظة على الثقة في الإحصاءات الرسمية تحتاج المؤسسات الرسمية إلى أن تقرر، وفقاً لاعتبارات مهنية صرف بما فيها المبادئ العلمية والأخلاق المهنية، الطرق والإجراءات لجمع ومعالجة وخرن تقديم البيانات الإحصائية.

3. لتسهيل التفسير الصحيح للبيانات تتولى المؤسسات الإحصائية المعلومات وفقاً للمعايير العلمية عن مصادر وطرق وإجراءات الإحصاء.

4. يحق للمؤسسات الإحصائية التعليق على التفسير الخاطئ وإساءة استخدام الإحصاءات.

5. يمكن الحصول على البيانات للأغراض الإحصائية من كل أنواع المصادر، سواء كانت مسوحا إحصائيا أو سجلات إدارية. وتتولى المؤسسات الإحصائية اختيار المصدر فيما يتعلق بالجودة، التوقيت المناسب، التكاليف والعبء على المجيبين.
6. البيانات الشخصية التي تجمعها المؤسسات الإحصائية لإعداد الإحصائيات، سواء كانت تشير إلى أشخاص طبيعيين أو قانونيين، تكون سرية تماما وتستعمل حصريا للأغراض الإحصائية.
7. تعلن القوانين والتعليمات والإجراءات التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.
8. التنسيق بين المؤسسات الإحصائية داخل الدول جوهري لتحقيق الرسوخ والكفاءة في النظام الإحصائي.
9. استخدام المؤسسات الإحصائية في كل دولة المفاهيم والتصنيفات والطرق الدولية يدعم رسوخ وكفاءة النظم الإحصائية على كل المستويات الرسمية.
10. التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في الإحصاء يقود إلى تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في الدول كافة.

المصدر : <http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/FP-Arabic.pdf>